

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

الأزدواج

دراسة نحوية صرفية

بحث مقدم للترقية لدرجة أستاذ مساعد بقسم اللغويات
بكلية اللغة العربية بأسبوط جامعة الأزهر

إعداد

د / عادل محمود محمد محمود

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بأسبوط
جامعة الأزهر. جمهورية مصر العربية

(العدد السادس والثلاثون)

(الإصدار الأول .. فبراير)

(١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م)

علمية - محكمة - ربع سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ فَتَعَلَىٰ اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ

يُنزَلَ إِلَيْكَ وَحْيُهُ، وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾

[سورة طه ١١٤]

الازدواج دراسة نحوية صرفية

عادل محمود محمد محمود

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بأسسيوط، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: adelmahmod.47@azhar.edu.eg

الملخص:

تتناول هذه الصفحات الازدواج من منظور اللغويين (نحويين وصرفيين) على غير ما تعودته الدرس اللغوي من دراسة الازدواج من منظور البلاغيين باعتباره عندهم محسنًا لفظيًا، ودرسته في هذه الصفحات من ناحية نحوية وصرفية في محاولة تغطية صورته التي ورد عليها وآثاره النحوية والصرفية فيما تناقله الرواة من أساليب عربية، وتبين تلك الصفحات كيف كان للازدواج أثره في العدول عن القاعدة النحوية والصرفية إلى قاعدة أخرى لا يندرج المعدول به تحتها لا لشيء إلا ليزاوجوا بينه وبين لفظة أخرى، فعدلوا عن جمع ما حقه أن يجمع جمع سلامة إلى جمعه جمع تكسير، كما عدلوا من صيغة جمع إلى أخرى، كما أنشوا ما حقه التذكير، بجانب قضايا الإعلال والإبدال التي دخلت كلمات في العربية لا لشيء إلا للازدواج، وكذا حصل التخفيف والتشديد للفظه لتناسب أخرى، كما عدوا الفعل اللازم بنفسه، وأجروا الرباعي مجرى الثلاثي عند صياغة المشتقات منه، أنابوا بعض المشتقات بعضها عن بعض، بادلوا الموقع الإعرابية بعضها ببعض، وغيروا الأوزان في الاسم والفعل لأجل الازدواج، كما ناب الضمير عن الضمير، وأعربوا لأجله المبني كما فكوا لأجله ما حقه أن يدغم، تناثرت تلك الألفاظ والأساليب التي دخلها الازدواج وترك أثره فيها في كتب التصانيف المختلفة لنظير من خلال دراستها ومدارسة أقوال العلماء فيها مظهرًا من مظاهر طواعية اللغة للتصرف والتصريف في جو عامة القواعد النحوية والصرفية.

الكلمات المفتاحية: الازدواج، دراسة نحوية، دراسة صرفية، العدول عن القاعدة،

الإعلال، الإبدال.

**Duality (verbal proportionality)
a morphological grammatical study.**

Adel Mahmoud Mohamed Mahmoud

**Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language in
Assiut, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.**

Email: adelmahmod.47@azhar.edu.eg

Abstract:

These pages deal with duality from the perspective of linguists (grammatical and morphological), in contrast to what the linguistic lesson is used to studying duality from the perspective of rhetoricians, as it is a verbal improvement for them, And studying it in these pages from a grammatical and morphological point of view in an attempt to cover its images that were mentioned and its grammatical and morphological effects in the Arabic methods transmitted by the narrators, And those pages show how duplication had its effect in switching from the grammatical and morphological rule to another rule that does not fall under it for nothing but to marry it with another word, So they turned away from the plural of what has the right to plural of safety to its plural of taksir, just as they modified from one plural form to another, just as they feminine what has the right to be remembered, along with the cases of declination and substitution that entered words in Arabic for nothing but duplication, and so did the mitigation and stress of the word to suit another, They also counted the necessary verb by itself, and performed the quadrilateral as the trio when formulating derivatives from it, deputizing some derivatives for each other, exchanging the inflectional sites for each other, and changing the weights in the noun and verb for the sake of duplication, just as the pronoun expresses the pronoun, and they express for it the built as they deciphered for it what is its right to slurp, Those expressions and methods that duplication entered and left its impact on were scattered in the books of different classifications to show through studying them and studying the sayings of scholars in them a manifestation of the voluntariness of the language to act and conjugate in an atmosphere in general grammatical and morphological rules.

Keywords: Duplication, Grammatical study, Morphological study, Abandoning the rule, Declaring, Substituting.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على رسول رب العالمين، وعلى سائر النبيين والمرسلين والآل والصحب أجمعين، ورضي الله عن التابعين؛ وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد، فهذا بحث يشتمل على دراسة ظاهرة نحوية صرفية، تمّ التعرض لها في مواضع متعددة، دون أن تُخصَّصَ بباب منفرد في التصانيف؛ أو يبحث مستقل بالتأليف، فرأيت من الضرورة بمكان أن أتتبع الوارد عن العرب من تلك الظاهرة، مع الوقوف مع أقوال اللغويين فيها، أتناول ذلك بالدراسة والتحليل، مقدّمًا على ذلك تمهيدًا أوضح فيه المعنى اللغوي لكلمة ازدواج، مع استخراج تعريف اصطلاحيّ من خلال تعرض النحويين لأمثلة الظاهرة في طيّ تصانيفهم.

ولمّا تتبعت الوارد عن العرب ممّا دخله الازدواج وقفت على أمثلة ونماذج في العربية من أقول مأثورة؛ استقرأتها، فوجدت تلك الأمثلة تعود لصور تجمعها، فوقفت على اثنتي عشرة صورة تدرج تحتها تلك المسائل النحوية والصرفية التي تناولتها بالبحث والدراسة، متتبّعًا ورودها في مظانّها من المصادر الأصول، وكذا تتبعت أقوال الشُّرّاح فيها قبولًا وردًا، تأييدًا ونقدًا، تخريجًا وتأويلًا، فكان هذا البحث.

وجاء البحث بعد مقدمته في تمهيد واثنى عشر فصلًا :

➤ مقدمة : وأذكر فيها أسباب اختياري للبحث وخطة السير فيه.

➤ التمهيد، ويشمل ثلاثة مباحث:

- دلالة الازدواج في اللغة وعند أصحاب المعجمات.

- الازدواج اصطلاحًا.

- التطور التاريخي للمصطلح.

➤ الفصل الأول : الجموع، وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: عدولهم عن الجمع بواو ونون إلى الجمع على (فَعَالَى).

- المبحث الثاني: عدولهم عن الجمع بألف وتاء إلى الجمع على (فَعَائِل).
- المبحث الثالث: عدولهم عن الجمع على (أَفْعَال) إلى الجمع على (أَفْعَلَة).
- الفصل الثاني : التذكير والتأنيث، وفيه مبحث واحد:
 - تأنيثهم ما حقه التذكير.
- الفصل الثالث: الإعلال والإبدال، وفيه أربعة مباحث:
 - المبحث الأول: همزهم الواو.
 - المبحث الثاني: قلبهم الواو (ياءً).
 - المبحث الثالث: قصرهم الممدود.
 - المبحث الرابع: قلبهم الياء (واوًا).
- الفصل الرابع: التخفيف والتشديد، وفيه مبحث واحد:
 - مراعاة المناسبة بين لفظتي الشجيّ والخليّ
- الفصل الخامس : التعدي واللزوم، وفيه مبحث واحد .
 - تعديتهم الفعل اللزوم.
- الفصل السادس : حمل الرباعي على الثلاثي في البنية، وفيه مبحثان:
 - المبحث الأول: صياغة اسم فاعل الفعل الرباعي بزنة فاعل.
 - المبحث الثاني: صياغة اسم مفعول الفعل الرباعي بزنة مفعول.
- الفصل السابع: التناوب بين الصيغ، وفيه مبحث واحد:
 - إنابتهم اسم الفاعل عن اسم المفعول.
- الفصل الثامن: التناوب في الإعراب، وفيه مبحث واحد:
 - ما حكاه سيبويه من قولهم ويحّ له وتبّ له وتبّا له وويحًا.
- الفصل التاسع: تغيير الوزن، وفيه مبحثان:
 - المبحث الأول: تغييرهم (فَعَل) إلى (فِعْل).
 - المبحث الثاني: ضمهم عين (فعل) الماضي وحقه الفتح.
- الفصل العاشر : التناوب بين الضمائر، وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: إحلالهم نون النسوة محل واو الجماعة.
 - المبحث الثاني: تنزيلهم من لا يعقل منزلة من يعقل
 - الفصل الحادي عشر : تصرفهم في الإعراب والبناء، وفيه مبحث واحد:
 - إعراب ما حقه البناء.
 - الفصل الثاني عشر: الفك والإدغام، وفيه مبحث واحد:
 - فكهم ما حقه أن يدغم.
 - خاتمة: أذكر فيها ما توصلت إليه من نتائج.
 - ومن أهم أسباب اختياري لهذا البحث ما يأتي:
 - ١- أهمية الموضوع لوروده في فصيح كلام العرب.
 - ٢- عدم التّعرض لهذه الظاهرة؛ اللهمّ إلا النذر اليسير عند التعرض لبعض أمثلتها في موطنه.
 - ٣- دراسة هذه الظاهرة تأصيلاً وتفصيلاً تنثري المكتبة العربية نحوياً وصرفياً.
- هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو زلل أو سهو أو نسيان فمني ومن الشيطان. والله ورسوله منه براء.
- ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

الباحث

التمهيد

تعريف الازدواج والتطور التاريخي للمصطلح

أولاً: دلالة الازدواج في اللغة وعند أصحاب المعجمات:

الزوج: الفرد الذي له قرين، والازدواج افتعال منه.

قال ابن منظور: «وَالْإِفْتِعَالُ مِنْ هَذَا الْبَابِ: اِزْدَوَجَ الطَّيْرُ اِزْدَوَاجًا، فَهِيَ مُزْدَوِجَةٌ»^(١)، وقال: «وَكُلُّ شَيْئَيْنِ مُفْتَرَيْنِ، شَكْلَيْنِ كَانَا أَوْ تَقْيِضَيْنِ، فَهُمَا زَوْجَانِ؛ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ»^(٢).

وقال ابن سيده: «الرَّوْجُ: الْفَرْدُ الَّذِي لَهُ قَرِينٌ. وَالرَّوْجُ: الْإِثْنَانُ. وَعِنْدَهُ زَوْجَا نِعَالٍ، وَزَوْجَا حِمَامٍ: يَعْني ذَكَرَيْنِ أَوْ اُنْثَيْنِ. وَقِيلَ: يَعْني: ذَكَرًا وَأُنْثَى»^(٣).
وقال: «وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّوْجَيْنِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اِثْنَانِ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الرُّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾»^(٤)؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا تَرَى زَوْجٌ، ذَكَرًا كَانُ أَوْ اُنْثَى»^(٥).

ثانياً: الازدواج اصطلاحاً:

مصطلح الازدواج مع وروده وورود أمثلة له في كتب النحويين؛ إلا أنني لم أفق على تعريف صريح له سوى ما يسمّى بالتعريف بالمثل، وقد وقع ذلك عند جمهور المصنّفين، وذلك؛ لأنهم إن درسوا الظاهرة، و ضربوا لها أمثلة؛ إلا أنهم لم يفتلوا القول فيها، ولم يجعلوا لها باباً منفرداً، ولم يبحثوا بحثاً مستقلاً ضمن تصانيفهم كعادتهم مع الظواهر اللغوية نحوها و صرفها.

(١) «لسان العرب» (٢/ ٢٩٢).

(٢) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٣) «المحكم والمحيط الأعظم» (٧/ ٥٢٥)، و«لسان العرب» (٢/ ٢٩١).

(٤) آية (٤٥) سورة النجم.

(٥) «المحكم والمحيط الأعظم» (٧/ ٥٢٥)، و«لسان العرب» (٢/ ٢٩١).

ومن نماذج التعريف للأزْدَوَاجِ بالمثال عند النحويين:

قول أبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ): «أراد: (موزورات)؛ لأنه: من الوزر، فهَمَزَهُ لِيَزْدَوِجَ مع: (مأجورات)»^(١).

وقول ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): «فأثَّه أَوْجَ ب (الْيَزِيدِ): (الْوَلِيدِ) للمجاورة، كما قالوا: يَأْتِينَا بِالْغَدَايَا وَالْعَشَايَا، وَلَا تَجْمَعُ (غَدَاة) عَلَى (غَدَايَا)، وَإِنَّمَا أَوْجُ بِهَا (الْعَشَايَا)؛ وكما قال النَّبِيُّ -عليه السلام- فِي النَّسَاءِ إِذَا زُرْنَ الْقُبُورَ: "وَلِيَرْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"^(٢)؛ وَإِنَّمَا هُوَ (مَوْزُورَاتٍ)؛ وَلَكِنْ أَوْجُ بِهِ (الْمَأْجُورَاتِ)»^(٣).

وقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «وقال الكوفيون: إِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ إِزْدَوَاجُ الْكَلَامِ؛ لِقَوْلِهِ: (مَأْجُورَاتٍ). وَهُوَ قَوْلٌ أَيْضًا»^(٤).

ويتضح من كلام ابن جني بجانب التعريف له بالمثال كغيره أنه جعله مذهباً كوفياً.

قول الجوهري (ت ٣٩٣ هـ): «وَإِنَّمَا هِيَ (مَوْزُورَاتٍ) مِنَ الْوِزْرِ، فَقِيلَ: (مَأْزُورَاتٍ) عَلَى لَفْظِ (مَأْجُورَاتٍ)، لِيَزْدَوِجًا»^(٥).

(١) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ٦٢).

(٢) الحديث بلفظ: «فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ» خرجه ابن ماجه وغيره عن دينار بن عمر وفي إسناده مقال بسبب اضطراب كلمة المحدثين في الرواية عنه. ينظر «سنن ابن ماجه» كتاب (الجنائز) باب: ما جاء في اتباع النساء الجنائز (١/ ٥٠٢)، وينظر: مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار» (٢/ ٢٥٠)، و«مسند أبي يعلى» (٧/ ١٠٩ ت حسين أسد)، وفي «السنن الكبرى للبيهقي» (٤/ ١٣٠): وزاد: وَفِي حَدِيثِ الرَّوْدُبَارِيِّ (مَوْزُورَاتٍ)». قلت: فجاء به في هذه الرواية على الأصل.

(٣) «ليس في كلام العرب»: (ص ٧١).

(٤) «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٣٠٩).

(٥) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٢/ ٥٨١).

وقوله في موطن غيره: «وأخرج (البَوْصَ) على لفظ (الحَيْصِ)؛ ليزدوجًا»^(١).

وقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): «وكان ينبغي أن يُقال: (حَيْصَ بَوْصَ)؛ غيرَ أنهم أتبعوا الثاني الأولَ؛ لِيَزْدُوجَا، ولا يختلفا. ومثله (العشايَا، والغدَايَا)»^(٢).

وقول أبي حيان: «وأخرج (البَوْصَ) على لفظ (الحَيْصِ)؛ ليزدوجًا»^(٣).
كما وقع لون من ألوان التّعريف بالعلّة أو الباعث؛ وذلك عند أبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، قال: «ولكنُ أجراها مجرى (المأجورات)؛ للمجاورة بينهما، وكقوله: (بالغدَايَا والعشَايَا)، ولا يقال: (الغدَايَا) إذا أفردت عن (العشَايَا)؛ لأتّها (الغدوات)، والعامّة تقول: جاء البَزْدُ والأكْسِيّة، و (الأكْسِيّة) لا تجيء؛ ولكن للجوار حق في الكلام»^(٤).

فقوله هذا فيه بيان للباعث والعلّة والداعي لهذا الازدواج؛ فهو من مُتَمّمات التّعريف.

وقد وقفت للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) على ما يصلح أن يكون تعريفًا منه للازدواج، قال: «وَأَزْدُوجَ الكلامُ وتَزَاوَجَ بمعنى أشبّه بَعْضُهُ بَعْضًا فِي السَّجْعِ أو الوَزن؛ أو كَانَ لِإِخْدَى القَضِيَّتَيْنِ تَعَلُّقٌ بِالْأخْرَى»^(٥).

قلت: ونخلص من مجموع كلامهم بضابط دقيقٍ للازدواج نقول فيه هو: حَمَلُ لفظَةٍ على أخرى جاورتها؛ وإن لم تَكُنْ نظيرتَها في القياس.

(١) المرجع السابق: (٣ / ١٠٣٥).

(٢) «شرح المفصل لابن يعيش»: (٣ / ١٤٨).

(٣) «ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي»: (٢ / ٦٧٨).

(٤) «فقه اللغة وسر العربية»: (ص ٢٢٥).

(٥) ينظر: «تاج العروس»: (٦ / ٢٤).

ثالثاً: التطور التاريخي للمصطلح من "الازدواج" إلى "المشاكلة" ثم إلى "المناسبة"

تعرّض للازدواج - موضوع البحث- الفراء (ت ٢٠٧هـ) - كما نقله عنه الشهاب الخفاجي^(١) (ت ١٠٦٩هـ) - كما تعرّض له أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)^(٢)، واعتمد شيئاً من مسائله، ونسب القول به لثعلب^(٣) (ت ٢٩١هـ)، ونقل عنه شيئاً من مسائله أيضاً، وكذا تعرّض له أبو جعفر النحاس^(٤) (ت ٣٣٨هـ).

وقد أطلقوا عليه جميعهم حين تعرّضهم لمسائله؛ سواء فيما نقل عنهم، أو فيما وقفت عليه من تصانيفهم مصطلح الازدواج، كما سيرد فيما نقلت عنهم في طيات هذا البحث.

وجاءت عبارة الأزهري (ت ٣٧٠هـ) في تهذيبه عند تعرّضه لشيء من مسائله؛ قال: «تزوياً للفظين»^(٥).

وعبارة الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): «ومن المجاز: تزأوج الكلامان وازدوجاً. وقال هذا على سبيل المزوجة والازدواج. وأزوج بينهما، وزأوج»^(٦)

ونقله عنه الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) مؤكداً على أنّ المزوجة والازدواج بمعنى واحد، كما جعل تعريفاً اصطلاحياً لازدواج الكلام وتزوجه؛ فقال: «وازدوج الكلام وتزأوج بمعنى أشبه بعضه بعضاً في السجع أو الوزن، أو كان لإحدى القضيتين تعلّق بالأخرى»^(٧).

(١) ينظر: «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»: (ص ٢٣٠).

(٢) ينظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١ / ٦٢).

(٣) ينظر: المرجع السابق: (١ / ١٦٩).

(٤) ينظر: «عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس»: (ص ٣١٣).

(٥) «تهذيب اللغة»: (١٥ / ٢٠٩).

(٦) «أساس البلاغة»: (١ / ٤٢٥).

(٧) ينظر: «تاج العروس» (زوج): (٦ / ٢٤).

كما تعرّض له ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في تصانيفه؛ لكنّ المصطلح عنده تحور وتبدل من «الازدواج» الذي بدا في تصانيف سابقيه إلى مصطلح «المشاكلة» الذي بدا في تصانيفه وتسانيف من جاء بعده^(١).

وَمِمَّنْ جاء على أثر ابن مالك، وتبعوه في لفظ المشاكلة أو التشاكل: ابنُ فرحون^(٢) (ت ٦٩٩هـ)، وناظر الجيش^(٣) (ت ٧٧٨هـ).

وجاءت تسمية السيوطي (ت ٩١١هـ) بـ «المناسبة» تمثل جانباً من جوانب التجديد في المصطلح؛ وإلا فهو قد ناقش القضايا ذاتها التي تعرض لها سابقوه من الفريقين^(٤).

ثم يأتي الزبيدي في تعرضه لمعنى «المناسبة»؛ فيربط بين لفظتي «المناسبة» و «المشاكلة»؛ فعرف المناسبة بأنها مشاكلة مجازية؛ فقال: «ومن المَجَاز: المُنَاسِبَةُ: المُشَاكَلَةُ، يُقالُ: بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مُنَاسِبَةٌ وَتَنَاسُبٌ: أَي مُشَاكَلَةٌ وَتَشَاكُلٌ. وَكَذَا قَوْلُهُمْ: لَا نِسْبَةَ بَيْنَهُمَا، وَبَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ قَرِيبَةٌ»^(٥).

وَمِمَّنْ تعرّض له أيضاً - مع تطويرٍ للمصطلح - الشيخ مصطفى الرافعي، وقد تعرض له في طيّ كتاباته، وسمّاه بـ «المحاذاة»؛ فقال: «ومنها «المحاذاة»، وذلك أن تجعل كلاماً بحذاء كلام، فتؤتى به على وزنه لفظاً؛ وإن كانا مختلفين في أصل الوزن، وهذا النوع يسمى الازدواج أيضاً»^(٦).

لتخرط المصطلحات جميعها في بوتقة واحدة، فتشير إلى معنى واحد؛ وإن اختلفت حروفها كمظهر من مظاهر التطور للفظة والتحديث لها؛ ليس إلا.

(١) ينظر: «شرح التسهيل لابن مالك»: (١/ ١٣٠).

(٢) ينظر: «العدة في إعراب العمدة»: (٢/ ٤٥٥، ٤٥٦).

(٣) ينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: (١/ ٤٧٤)، (٥/ ٢٤٧٩).

(٤) ينظر: «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع»: (١/ ٢٣٣)، (٣/ ٢٩٠).

(٥) «تاج العروس» (نسب): (٤/ ٢٦٥).

(٦) ينظر: «تاريخ آداب العرب» للرافعي: (١/ ١٥١).

الفصل الأول: الجمع

ويضم ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عُدُولُهُمْ عن الجمع بواوٍ ونونٍ إلى الجَمْعِ على (فَعَالِي)

جمعُهُم: (نَادِم) على (نَدَامِي)

يجمع (نَادِمٌ) جمعَ مذكرٍ سالمٍ، فيقال في جمعه: (نَادِمُونَ)، وهذا هو القياس فيه، وذلك لكونه وصفاً لمذكرٍ عاقلٍ، خالياً من تاء التأنيث؛ لا هو من (أَفْعَلٌ: فَعَلَاءٌ)، ولا من (فَعْلَانٌ: فَعْلَى)، ولا هو مما يستوي فيه الذكر والأنثى^(١). وقد تكرر وروده في القرآن الكريم بصيغة الجمع خمسة مرات؛ قال الله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾^(٢)، وقال: ﴿فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾^(٣)، وقال: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ﴾^(٤)، وقال: ﴿فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ﴾^(٥)، وقال: ﴿فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(٦).

كما ورد بالصيغة ذاتها في الشعر قال جرير :

وَنُبِّئْتُ تَيْمًا نَادِمِينَ فَسَرَّنِي * بِمَا نَدِمْتَ تَيْمٌ وَسَاعَتْ ظُنُونُهَا^(٧).

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: (١ / ٥٨).

(٢) من الآية (٣١) سورة المائدة.

(٣) من الآية (٥٢) سورة المائدة.

(٤) الآية (٤٠) سورة المؤمنون.

(٥) الآية (١٥٧) سورة الشعراء.

(٦) من الآية (٦) سورة الحجرات.

(٧) من الطويل، وهو لجرير بن عطية، في قصيدة يهجو بها التيم. مطلعها: (أَلَا إِنَّمَا تَيْمٌ لِعَمْرٍو وَمَالِكٍ). ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: (٢ / ٥٥٤). وقد استشهد به على استعمالهم جمع (نادم) على القياس فيه وهو الأصل فالشاهد فيه قوله: (نادمين) حيث جمع (نادم) جمع سلامة.

وقال أيضاً:

وَأُخْبِرْتُ تَيْمًا نَادِمِينَ فَسَرَّتِي * ملامة تيم أمرها المنعقبا^(١).

كما ورد (نادم) مفرداً أيضاً في شعره، قال:

إِذَا رَكِبْتَ قَيْسَ خَيْوَلًا مُغِيرَةً * عَلَى الْقَيْنِ يَقْرَعُ سِنَّ خَزْيَانَ نَادِمٍ^(٢).

وفي شعر أبي حية النميري أيضاً:

وَإِذَا أَنَا مُنْقَادٌ لِكُلِّ مُقَوِّدٍ * إِلَى اللّهِوِ حَلَّافِ الْبَطَالَاتِ آتِمٍ.

مُهِينِ الْمَطَايَا مُتْلِفِ غَيْرِ أَنْتِي * عَلَى هُكِّ مَا أَتْلَفْتُهُ غَيْرُ نَادِمٍ^(٣).

(١) من الطويل وهو لجرير بن عطية، في قصيدة مطلعها: (لَقَدْ هَتَفَ الْيَوْمَ الْحَمَامُ لِيُطْرِبًا).

المرجع السابق: (٢ / ٦١١)، والشاهد فيه كسابقه.

(٢) من الطويل، وهو لجرير بن عطية، في قصيدة مطلعها: (أَلَا حَيَّ رَبُّعَ الْمَنْزِلِ الْمُتَقَادِمِ).

المرجع السابق: (٢ / ١٠٠٣) والشاهد قوله: (خزبان نادم) حيث أتى بالإفراد فيهما.

يقال: ورجلٌ خزيانٌ، وامرأة خزبا، أي: فعل امرأ قبيحاً فاشتدت خزايته لذلك أي: حياؤه،

وجمعه خزايا. ينظر: «العين» (٤ / ٢٩١). وهذا مما يعضد أن (ندامى) حين اقترنت

ب (خزايا) جمعين؛ فهي جمعاً ل(نادم) بدليل الجمع بينهما هنا مفردين.

(٣) البيتان من الطويل، وهما لأبي حية النميري. ينظر: «شعر أبي حية النميري» (ص ٨٩)،

وغير الفوائد ودرر القلائد «أمالى المرتضى» (١ / ٤٤٤)، و«منتهى الطلب من أشعار

العرب» (ص ٣١٨)، و«حماسة القرشي» (ص ٢٨٥). اللغة: قوله: (منقاد) من

الانقياد، ومنه (المقود) أيضاً والاسم من ذلك كله القيادة، والهلك: الهلاك، وفي نسخة

(على ردّ ما أتلفتته): أي على اكتساب ما أتلفتته وهو أنسب للمعنى، والتقدير: غير أنى

غير نادم؛ مع أنى قادر على رد ما أتلفتت واكتساب مثله. [ينظر: «العين» (٣ /

٣٧٧)، و«لسان العرب» قود (٣ / ٣٧٠)].

أمّا لفظة (ندامى) بزنة (فعالى) جمعاً لنادم؛ فقد وردت في كلامهم يناسبون به (خزايًا)، كما جاء في الحديث: «قَالَ: مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ، أَوْ بِالْوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى»^(١).

قال الخطابي: «وقوله: (ولا ندامى)، يريد الندامة، وكان حقه حق القياس أن يقال: ولا نادمين، جمع نادم، لأن الندامى إنما هو جمع الندمان؛ إلا أنه أتبعه الكلام الأول، وهو قوله: (خزايًا)، أخرج على وزنه، كما قالوا: إنه ليأتينا بالغدايا والعشايًا، يريد جمع (غداة)، وهي تجمع على (الغدوات)؛ ولكّنه لمّا قرنه بـ (العشايًا) أخرج على وزنها، ومثّل هذا في كلامهم موجود»^(٢).

وقال المازري: «وقوله: (ولا ندامى) مراده به جمع الواحد الذي هو (نادم)؛ ولكّنه جاء هاهنا على غير القياس اتباعاً لـ (خزايًا)، قال ابن قُتَيْبَةَ وغيره: قال الفراء وغيره: العرب إذا ضمت حرفاً إلى حرف فرئما أجروه على بنيته، ولو أفرد لتركوه على جهته الأولى»^(٣).

إلى أن قال: «وإنما يجمع على (ندامى): الندمان الذي هو النديم. وقال القَزَّاز في جامع: يقال لـ (نادم): ندمان، فعلى هذا يكون الجمع جارياً على الأصل لا على جهة الإتياع»^(٤).

وفي رواية للحديث: «غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَادِمِينَ»^(٥).

(١) «صحيح البخاري» (١/ ٢٠ ط السلطانية)، و«مسند أحمد» (٣/ ٤٦٤) ط الرسالة ، و«صحيح ابن خزيمة» (١/ ١٥٨)، و«صحيح ابن حبان: التقاسيم والأنواع» (٤/ ٤٨٦).

(٢) «أعلام الحديث بشرح صحيح البخاري لأبي سليمان الخطابي» (١/ ١٨٥).

(٣) «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦).

(٤) المرجع السابق: الصفحتين ذاتيهما.

(٥) «المنتقى - ابن الجارود» (ص ١٤٨ ت الحويني)، و«صحيح ابن حبان: التقاسيم والأنواع» (٤/ ٣٧٦).

كما ورد اللفظ في الشعر قال الحارث بن حلزة اليشكري:
وَأَقْدِنَاهُ رَبَّ عَسَانَ بِالْمُنَى * نِرْ كَرِهَاءَ إِذْ لَا تُكَالُ الدَّمَاءُ.
وَفَدَيْنَاهُمْ بِتِسْعَةِ أَمْلا * كِ نَدَامَى أَسْلَابُهُمْ أَغْلَاءُ^(١).
ويلحظ أنها جاءت هنا بزنة (فعالي) خلافاً للقياس مع أنها لم تأت معها
(خزايًا)!

قلت: ولعلها هنا جمع ل (ندمان)، وهو النديم .

أقوالهم في جمع (ندمان) :

أولاً: جمع (نَدْمَان) قياساً على (نَدَامَى)

وقد نصّ اللغويون على أنّ (ندمان) تجمع على (نَدَامَى) قياساً؛ قال ابن
السكيت: «قال أبو الحسن: و(نَدَامَى): جمع (نَدْمَان) كما أنّ (النَّصَارَى) جمع
(نصران)، و(السَّكَارَى) جمع (سكران)»^(٢).
وجاء قول سيبويه بأنّ (نصاري) جمع (نصران)، و(نصرانية)، وحمل ذلك
على (ندامي) في جمع (ندمان)، وعده قياساً؛ قال: «وأما (نصاري)؛ فنكرة، وإنمّا
(نصاري) جمع نصران ونصرانية، ولكنّه لا يستعمل في الكلام إلاّ بياءي
الإضافة؛ إلا في الشعر، ولكنهم بنوا الجميع على حذف الياء، كما أنّ (نَدَامَى)
جمع (نَدْمَان)، و(النَّصَارَى) ههنا بمنزلة: (النصرانيّين)»^(٣).

(١) البيت من الخفيف، وهو للحارث بن حلزة اليشكري. ينظر: «ديوان الحارث بن حلزة
اليشكري» (ص ٧٣)، و«شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» لأبي بكر بن الأنباري
(ص ٤٩٨). والشاهد فيه قوله (ندامي) بزنة (فعالي) ولم تأت معها (خزايًا)؛ إلا أنها
تحتمل أن تكون جمعاً ل (ندمان) فهي على هذا الاحتمال جاءت على القياس.

(٢) «كتاب الألفاظ» لابن السكيت (ص ٢٧٣).

(٣) «الكتاب» لسيبويه: (٣/ ٢٥٥).

كما حكى سيبويه عن الخليل نحو ذلك في جمع (ندمان) على (ندامي)؛ فقال: «وأما (النصاري) فإنه جماع (نصري)، و(نصران)، كما قالوا: (ندمان)، و(ندامي)، وفي (مهري): (مهاري)، وإنما شبَّهوا هذا بـ (بخاتي)؛ ولكنهم حذفوا إحدى الياءين كما حذفوا من (أثفية)، وأبدلوا مكانها ألفاً، كما قالوا: (صحاري)»^(١).

ثم أعقبه بقوله: «هذا قول الخليل. وأما الذي نوجَّهه عليه فإنه جاء على (نصرانية)؛ لأنه قد تكلم به في الكلام، فكأنك جمعت (نصران)، كما جمعت (الأشعث)، و(مسمعا)، وقلت: (نصاري)، كما قلت: (ندامي)، فهذا أقيس، والأول مذهب»^(٢).

وعن بيان موقف سيبويه قال السيرافي: «وأما (نصاري): فهو عند سيبويه جمع (نصران) للمذكر، و(نصرانة) للمؤنث، والغالب في الاستعمال النسبة. قالوا: (نصراني)، و(نصرانية)، والأصل: (نصران)، و(نصرانة) ... مثل (ندمان)، و(ندمانة)، فإذا جمع رُدَّ إلى الأصل؛ فيقال: (نصاري) كما يقال: (ندامي)»^(٣). وقال: «وإذا كان المؤنث (نصرانة)؛ فالمذكر (نصران)، بمنزلة (ندمان)؛ و(ندمانة)، وجمعه (ندامي)»^(٤).

ثانياً : جمع (ندمان) على (ندام)

وردت نصوص أهل العربية على أن (فعلان) يجمع على (فَعَالٍ) ومثلوا لذلك بـ (ندمان) جمعوه على (ندام)^(٥)؛ قال السيرافي: «وما كان في مؤنثه الهاء

(١) «الكتاب» لسيبويه: (٣/ ٤١١).

(٢) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٣) «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي: (٤/ ٢٣ / ٢٤).

(٤) المرجع السابق: (٤/ ١٦٠).

(٥) ينظر: «إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (٢/ ٩١٠).

وفي آخره ألف ونون زائدتان فقد يجمعون مذكره ومؤنثه على (فِعَال)، كأنهم اطَّرحوا ما فيه من الزيادة كقولهم: (ندمانه وندمان) وفي الجمع (ندام) وقالوا: (ندامى) كما قالوا: (عبالى)، و(سكارى).

و(خمصانة) و(خمصان)^(١)، ومن العرب من يقول (خمصان) وممَّا جرى مجرى هذا من الأسماء فُشِبَّه بالصفة كما تشبه الصفة بالاسم قولهم: (سرحان) و(سراح) و(ضبعان) و(ضباع)، والضَّبعان ذكر الضبع، كأنهم طرحوا الألف والنون منهما وجمعوا الصدر على (فعال)، ورأيت بعض أهل اللغة يقول في (ضباع): أنه مشتمل على جمع (الضَّبع) و(الضَّبعان)، وأنه غلب المؤنث فيه على المذكر.

قال: لأن المؤنث في الكلام لفظها يزيد على لفظ المذكر بعلامة التأنيث، ولفظ المذكر في هذا يزيد على المؤنث، فلمَّا حملوا المؤنث على المذكر في غيره؛ حملوا المذكر على المؤنث فيه لنقصان اللفظ»^(٢).

ثالثاً: جمع (ندمان) جمع سلامة على لفظه

وحكى سيبويه جمع (ندمان) جمع سلامة للمذكر على (ندمانين)، و(ندمانون) وجمع مؤنث على (ندمانات)؛ قال سيبويه: «وإن شئت؛ قلت في (خمصان): (خمصانون)، وفي (ندمان): (ندمانون)؛ لأنك تقول: (ندمانات) و(خمصانات). وإن شئت؛ قلت في (عريان): (عريانون)، فصار بمنزلة قولك: (ظريفون) و(ظريفات)؛ لأنَّ الهاء ألحقت ببناء التذكير حين أردت بناء التأنيث فلم يغيروا، ولم يقولوا في (عريان): (عراء)؛ ولا (عرايا)، استغنوا ب (عُراة)؛ لأنَّهم ممَّا يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم»^(٣).

(١) في «الكتاب لسيبويه» (٣/ ٦٤٦): «وخماص» قلت: ولعلها سقطت من الشرح.

(٢) «شرح كتاب سيبويه للسيرافي» (٤/ ٣٩٢).

(٣) «الكتاب لسيبويه» (٣/ ٦٤٦).

ونقله السيرافي عن سيبويه، قال: «قال سيبويه: وإن شئت قلت في (خمصان): (خمصانون) وفي (ندمان): (ندمانون)؛ لأنك تقول في المؤنث: (ندمانات)، و(خمصانات)، وكذلك في (عريان): (عريانون)، وفي (عريانة)/ (عريانات)؛ لدخول الهاء في المؤنث، وخروجها من المذكر، (وهذا ما حسن فيه جمع السلامة، ولم يقولوا في (عريان): (عراء) استغنوا ب (عراة)؛ لأنّ (عريان) في معنى (عاري)، و (عراة) من جمع (فاعل) واستغنوا به»^(١).

جانب الدلالة وأثره في جمع (ندمان)

نبه السيرافي على مراعاة جانب الدلالة في جمعهم (ندمان) على (ندامي) فيعدونه مما دل على وجع؛ قال: «قال: (وقد جاء شيء منه كثير) على (فَعَالِي)، قالوا: (يتامى) شبهوه ب (وَجَاعِي)، و(حَبَاطِي)؛ لأنها مصائب قد ابتلوا بها؛ فشبهت بالأوجاع حين جاءت على (فعلِي)، وقد عرفت أن (فَعَالِي) يجيء في التقدير جمعاً ل (فَعْلَان)، وتكون الألف والنون بمنزلة ألفي التانيث، (كأنهم) قالوا: (يتمان)، و(يتامى)، كما نقول (ندمان)، و(ندامي)؛ و(وجعان)، و(وجاعي)؛ و(حبطان)، و(حباطي)»^(٢).

عدم كل ذلك قياساً فيه

ونص ابن الأثير على أنّ (فَعْلَان) الذي لا (فَعْلِي) له يأتي جمعه على أوزان عدة منها: (فَعَالِي) و(فَعَالِي)، ومثل له بنحو: (ندمان) يجمع على (ندامي)، و(ندام)، قال وكذلك مؤنثه، وجمع جمع الصحة، نحو: (ندمانون)، و(ندمانات)^(٣).

(١) «شرح كتاب سيبويه للسيرافي» (٤/ ٣٩٢).

(٢) «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (٤/ ٣٩٨).

(٣) ينظر: «البديع في علم العربية»: (٢/ ١٥٣).

المبحث الثاني: عُذُولُهُمْ عَنِ الْجَمْعِ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ إِلَى الْجَمْعِ عَلَى (فَعَائِل) جَمْعُهُمْ (عُدَاةً) عَلَى (عُدَايَا)

الغداة: فَعَلَةٌ مِنْ (عَدَوَاتٍ) فَتَجْمَعُ قِيَاسًا عَلَى (عَدَوَاتٍ)، وَأَصْلُ أَلْفِهَا الْوَاوُ، فَرِدَتْ فِي الْجَمْعِ؛ فَهِيَ نَظِيرُ: (صَلَاةٍ وَصَلَوَاتٍ)، وَ(زَكَاةٍ وَزَكَوَاتٍ)^(١).
وَقَدْ عَدَلُوا فِي جَمْعِ (عُدَاةٍ) عَنْ جَمْعِهَا جَمْعَ مَذْكَرٍ سَالِمٍ، فَجَاءُوا بِهَا عَلَى (عُدَايَا)، يَنَاسِبُونَ بِهَا (عَشَايَا)، الَّتِي هِيَ جَمْعُ (عَشِيَّةٍ)، نَظِيرُ: (قَضِيَّةٍ؛ وَقَضَايَا، وَوَصِيَّةٍ؛ وَوَصَايَا)^(٢).

وَقَدْ نَصَّ الْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ تُوَازِي اللَّفْظَ بِاللَّفْظِ إِذَا ارْتَدَّ جَاءَ؛ وَمِثْلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: إِنِّي لَأَتِيهِ بِالْعُدَايَا وَالْعَشَايَا، وَقَالُوا: «وَأِنَّمَا تُجْمَعُ الْغُدَاةُ: عَدَوَاتٌ، فَقَالُوا: عُدَايَا لِأَزْدِوَاجِهِ بِالْعَشَايَا»^(٣).

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «كَمَا قَالُوا: إِنِّي لَأَتِيهِ بِالْعُدَايَا وَالْعَشَايَا وَتَجْمَعُ الْغُدَاةُ عَدَوَاتٌ، وَقِيلَ: عُدَايَا مِنْ أَجْلِ الْعَشَايَا لِإِزْدِوَاجِ الْكَلَامِ»^(٤).

كَمَا جَاءَ التَّعْبِيرُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ ابْنِ مَنْظُورٍ بِالتَّرَاوُجِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ جَاءَ فِي التَّهْذِيبِ وَاللِّسَانِ: «كَمَا قَالَتْ الْعَرَبُ: إِنِّي آتِيهِ بِالْعُدَايَا وَالْعَشَايَا، وَأِنَّمَا يُجْمَعُ الْغُدَاةُ، عَدَوَاتٌ، فَجَاءُوا بِ (الْعُدَايَا) عَلَى لَفْظِ الْعَشَايَا تَرْوِيجًا لِلْفِظَيْنِ، وَلَهَا نَظَائِرُ»^(٥).

قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: «فَإِذَا أُفْرِدُوا؛ لَمْ يَجْمَعُوا "عُدَاةً": عُدَايَا»^(٦)

(١) ينظر: «الكعبية لابن هشام (شرح بانة سعاد)» (ص ١٠٠).

(٢) ينظر: المرجع السابق: (ص ١٠١).

(٣) «تهذيب اللغة» (١١ / ٩٢)، و«لسان العرب» (١٤ / ٤٢٤).

(٤) «تهذيب اللغة» (١٤ / ٢٢٨).

(٥) المرجع السابق: (١٥ / ٢٠٩)، و«لسان العرب» (٤ / ٢٨).

(٦) «كتاب الألفاظ لابن السكيت» (ص ٥٠٠).

نصّ الفيروزبادي على أنّه لا يقالُ (غدايا) إلّا معَ (عشايا) ^(١). وجاءت عبارة الخفاجي بالتناسب بين اللفظين؛ قال: «وفي شرح "بانث سعاد" لابن هشام (غداة) وزنها (فَعَلَة) بالتحريك، ولامها واو؛ لقولهم في جمعه: (عَدَوَات) كصلاة؛ وصلوات، ولأَئِهَا من (عَدَوْتُ)، ولقولهم: (عُدُوَة)، وقولهم: "يأتينا بالغدايا والعشايا". قال الجرجاني وابن سيده: إنّما جاءت الياء فيها لتتناسب (عشايا)» ^(٢).

وبالموازنة بين اللفظ واللفظ جاءت عبارة الزبيدي؛ قال: «... أنّهم يُوازون اللَّفْظَ بِاللَّفْظِ إِذَا اُزْدَوَجَا، كِيَاءِ الْغَدَايَا وَالْعَشَايَا، وَإِنَّمَا جَمَعَ غَدَاةٌ غَدَوَاتٌ، انْتَهَى» ^(٣).

وبالموازنة جاءت عبارة ابن قتيبة؛ قال: «وَقَدْ خَبَّرْتُكَ أَنَّهُمْ يُوَازِنُونَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ؛ إِذَا كَانَ مَعَهُ، كَقَوْلِهِمْ: إِنِّي لَأَتِيهِ بِالْغَدَايَا وَالْعَشَايَا، فَجَمَعُوا (الْغَدَاةُ): (غدايا)؛ لما قابله بـ (العشايا)» ^(٤).

عدهم (غدايا) جمعاً لـ (غداية) ورد ابن هشام

مِمَّا تَنَاقَلُوهُ أَيضاً أَنَّ (غدايا) هُوَ جَمْعُ (غداية) نقله الزبيدي عن ابن الأعرابي، قال: «فَإِذَا كَانَ كَذَا فَهُوَ عَلَى الْقِيَاسِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ (غدايو) عمل به كَمَا تَقَدَّمَ فِي (عشايا) خَمْسَةَ أَعْمَالٍ فَرَاغِعُهُ» ^(٥).

وهو يؤصل لِيَأْتِيَهُ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ مُسْتَدَلًّا فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ هِشَامٍ بِوُجُودِ (غدايات) مستشهداً بقول الشاعر:

(١) ينظر: «القاموس المحيط» (ص ١٣١٧).

(٢) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي» (ص ٢٢٧).

(٣) «تاج العروس من جواهر القاموس» (٣٨ / ٣٥٣).

(٤) «غريب الحديث - ابن قتيبة» (٢ / ٤٣).

(٥) «تاج العروس من جواهر القاموس» (٣٩ / ١٤٥).

أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ زِيَارَةِ أُمِّيَّة * غَدِيَّاتُ قِيظٍ أَوْ عَشِيَّاتُ أَشْتِيَّة^(١).

قال ابن هشام في رده منتصراً لحصول الازدواج فيه: ولا دليل في هذا لجواز أن يكون إنما جاز (غديات)؛ لمناسبة (عشيات)؛ لا لأنه (غدية).

ردهم كون (غدايا) جمعاً لـ (غدوة)

وتابع ابن هشام انتصاره للازدواج فيه فأنكر كون (غدايا) جمعاً لـ (غدوة)، وقال: يَأْبَى هَذَا أَمْرَانِ: فَذَكَرَهُمَا^(٢):

- أولهما: قولهم ابتداءً إنها جمع (غداة)؛ ولا يحمل كلام واحد على خلاف ما صرح به.

- وثانيهما: أنه إذا دار الأمر بين إسناد الحكم إلى المناسبة وإسناده إلى أمر مقتض في الكلمة نفسها تعين القول بالثاني.

وتابعه الزبيدي في قوله - وعن حاصل أحد الأمرين - قال: بَأَنَّ (الغدايا) إِذَا جُعِلَتْ جَمْعًا لَغَدْوَةٍ كَانَ الْقِيَاسُ (غَدَاوَى) بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ.

كما نقل الزبيدي عن البغدادي قوله: وَيَأْبَاهُ أَمْرٌ ثَالِثٌ أَيْضًا: وَهُوَ كَوْنُ (غَدْوَةٍ) ثَلَاثِيًّا وَمُفْرَدًا (فَعَائِلٌ) لِأَبَدِّ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ثَالِثًا حَرْفُ لَيْنٍ غَيْرِ تَاءِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْكَلِمَةِ الْمُسْتَقْلَةِ^(٣).

(١) من الطويل؛ لم أقف على قائله. ينظر: «تهذيب اللغة» (٣/ ٣٩)، و «البصائر والذخائر» لأبي حيان التوحيدي (٢/ ١٢٠)، و «الأزمنة والأمكنة» لأبي علي الأصفهاني (ص ٢٥٤)، و «المحكم والمحيط الأعظم» (٦/ ٤٤)، و «لسان العرب» (١٥/ ٦١) ورواية أبي حيان: (لا عشيات أشتية) أنسب لمعنى البيت؛ لأنَّ العرب تقول ساعات آخر النهار في الصيف أطول من ساعات غدواتها، وساعات غدوات الشتاء أطول من ساعات عشياتها حكاه أبو حيان التوحيدي عن ثعلب عن ابن الأعرابي.

(٢) ينظر: الكعبية لابن هشام (ص ١٠٢).

(٣) ينظر: «تاج العروس من جواهر القاموس» (٣٩/ ١٤٥).

جمعهم (غداة) على (غدوات) قياساً

نص ابن فارس في مقاييس اللغة على أنّ جَمَعَ (الغُدوة): غُدَى، وَجَمَعَ (الغُدَاة): غَدَوَاتٌ^(١).

جمعهم (غُدوا) على (غدوات) قياساً

نص سيبويه على أنّ (غُدوا) بزنة (فَعَلٍ) يُجْمَعُ على (غَدَوَاتٍ)^(٢)، ومنه قولهم:

..... * وَغَدُوا بِلَاقِعٍ^(٣).

وقد نص قطرب^(٤) على أن (غُدوا) رجوع إلى الأصل في غدٍ؛ ومنه قولهم في المثل: (غُدُوا انضاجُها وطيبُ لحمِها)^(٥). يريد: غَدَا، فَأُظْهِرَ الأَصْلَ. وذكر قطرب^(٦) أنه لم يسمع جمعاً للغد وأنّ القياس فيه: ثلاثة أَعْدٍ، مثل يَدٍ وَأَيْدٍ وَجِرٍ وَأَجْرٍ، لَأَنَّهُمْ قالوا: آتَيْكَ غَدُوا، فَصَيَّرُوهُ على فَعَلٍ.

(١) ينظر: «مقاييس اللغة» (٤/ ٤١٥).

(٢) «التعليقة على كتاب سيبويه» (٣/ ٢٠٠).

(٣) بعض بيت من الطويل وتمامه:

وما النَّاسُ إِلاَّ كالذِّيارِ وأهلِها * بها يَوْمَ حَلُّوها وَغَدُوا بِلَاقِعٍ.

قاله ليبيد بن ربيعة العامري. ينظر: ديوانه (ص ٥٦)، و«الأزمنة وتلبية الجاهلية» (ص ٣٣)، وقيل قاله ذو الرمة ينظر: «ديوانه بشرح الباهلي» (٣/ ١٨٨٧) وبلا نسبة في و«العين» (٤/ ٤٣٧)، و«الكتاب لسيبويه» (٣/ ٣٥٨)، و«التعليقة على كتاب سيبويه» (٣/ ٢٠٠).

(٤) «الأزمنة وتلبية الجاهلية» لقطرب (ص ٣٣).

(٥) لم أقف عليه إلا عنده قطرب. ينظر: المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٦) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

قال الهروي: «وغدوة: هي ما بين طلوع الصبح إلى طلوع الشمس، وجمعها غُدُوات وِغُدُوات بضم الدال وسكونها. والعشاء: هو الطعام عشية، والعشية: هي من صلاة المغرب إلى العتمة، وجمعها عَشِيَّات وَعَشَايَا»^(١).

انتصار ابن هشام لكون (غدايا) من (غداة) للازدواج

وقد انتصر ابن هشام لكون غدايا للازدواج ب(عشايا) مستشهداً بالوزن ذاته حيث يرى أنه بزنة (فعائل)، وأصله (غدائو) فعلوا به ما فعلوا بـ (عشايا) وأصله (عشائو) كلاهما بزنة (فعائل)، فقلبت واوهما (ياء) على أصل القاعدة في كل ما جمع على (فعائل)، ولامه همزة أو واو أو ياء لم تسلم في الواحدة، فحقه أن يبدل من همزته ياء ك (حَطَايَا وَمَطَايَا)؛ قال: فعلوا ذلك في (غَدَايَا)؛ لأن (واو) (غَدَاة) لم تسلم^(٢).

(١) «إسفار الفصيح» (٢/ ٩٠١، ٩٠٢).

(٢) ينظر: الكعبية لابن هشام (ص ١٠١).

المبحث الثالث: عُدولهم عن الجمع على (أفعال) إلى الجمع على (أفعلية)

جمعهم (باب) على (أبوية) وقياسه: (أبواب)

كل ما كان على (فعل) معتل العين؛ فإنما يجمع على (أفعال) فيقال في: باب، وناب، وباع، ومال، وقاع: أبواب، وأنياب، وأبواع، وأموال، وأقواع. قال سيبويه: «وقد يُستغنى بـ (أفعال) في هذا الباب فلا يجاوزونه»^(١).

وقال ابن يعيش: «وكذلك المعتلّ العين بالألف، يُجمع على "أفعال" من نحو: "باب" و"أبواب"، و"تاب"، و"أنياب". وذلك من قبل أن الألف منه منقلبة عن ياء، أو واو متحركتين في الأصل، ولذلك اعتلتا. وإذا كانت الألف أصلها الحركة، كانت في الحكم من باب: "قرس"، و"قلم". وباب ذلك "أفعال"، نحو: "أفراس"، و"أقلام"، لا "أفعل". وكان بعضهم يفرق بين المذكر والمؤنث، فيجمع منه ما كان مذكراً على "أفعال"، كـ"باب"، و"أبواب"، ويجمع ما كان مؤنثاً على "أفعل" كـ"دار"، و"أدور"، و"تار"، و"أنور"، وليس ذلك بمطرد عند سيبويه، ولا قياساً، بدليل قولهم: "تاب"، و"أنياب"»^(٢).

فجمع الباب قياسه: (أبواب)؛ لكن سمع جمعهم لـ (باب) على (أبوية) يناسبون به (أخبية).

وهذا من الألفاظ التي نصّ عليها ابن السكيت حيث قال: «فقال "أبوية" لمكان "أخبية". فإذا أفرد لم يقل: باب وأبوية»^(٣).

(١) «الكتاب لسيبويه»: (٣/ ٥٩٠، ٥٩١).

(٢) «شرح المفصل لابن يعيش» (٣/ ٢٦٥).

(٣) «كتاب الألفاظ لابن السكيت» (ص ٥٠٠).

وأنشدوا في ذلك :

هَذَاكَ أَخْبِيَّةٍ وَلَاجُ أَبُوبَيَّةٍ * يَخْلُطُ بِالْجَدِّ مِنْهُ الْبِرُّ وَاللَّيْنَا^(١).

وقد نصَّ على كونه عدل فيه عن (أفعال) للمناسبة من شرح صحيح مسلم المازري^(٢)، والقاضي عياض^(٣)، وأبو العباس القرطبي^(٤)؛ قال المازري : «فجمع الباب أبوية؛ إذ كان متبعاً لـ (أخبية)، ولو أفرد لم يجز»^(٥)؛ ونحوه عند الأخيرين.

كما نص العيني في شرحه على صحيح البخاري على الإتياع فيه والمناسبة لـ (أخبية)؛ فقال: «فجمع الباب على (أبوية) إتياعاً لأخبية؛ ولو أفرد لم يجز»^(٦).

فهم من كلامهم أنهم عدوه مما عدل في جمعه عن القياس للمناسبة وأنَّ الجمع جاء فيه على خلاف القياس .

(١) بيت من البسيط . ينظر: «كتاب الألفاظ لابن السكيت» (ص ٥٠٠)، «غريب الحديث لابن قتيبة» (٢/ ٤٣)، و«المحكم والمحيط الأعظم» (١٠ / ٥٥٦)، و«الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» (٢/ ٣٣٤).

(٢) «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦).

(٣) ينظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٢٣٠).

(٤) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (١/ ١٧٣).

(٥) «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦).

(٦) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (١/ ٣٠٦).

الفصل الثاني: التذكير والتأنيث

تأنيثهم ما حقه التذكير

قولهم: (ضارية) في المذكر ويريدون (ضار)

في الحديث: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلَبَ ضَارِيَةً، أَوْ مَاشِيَةً، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ»^(١).

يقال ضرى الكلب بالصيد يَضْرَى ضَرَاوَةً فهو ضارٍ، ويقال في مؤنثه ضَارِيَةٌ^(٢).

وقد نص القاضي عياض على أنه من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه كبقلة الحمقاء ومسجد الجامع^(٣).

قال بدر الدين الحنفي: «وَكَانَ حَقَّهُ أَنْ يُقَالَ: أَوْ ضَارٍ، وَلَكِنَّهُ أَنْتَ؛ لِلتَّنَاسُبِ؛ لَلْفِظِ مَاشِيَةً نَحْوُ: لَا دَرِيْتٍ وَلَا تَلِيْتِ، ...»^(٤).

تخرجه على غير الأزواج

أولاً: التخرج على الرواية المذكورة بالتأنيث في (ضارية):

وخرجه بعضهم على ما حكاه العيني على أنه صفة للجماعة الصائدين أصحاب الكلاب المعتادة للصيد، فسموا ضارية استعارة^(٥).

(١) «صحيح مسلم» (٣/ ١٢٠٢ ت عبد الباقي) بَابُ: الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، وَيَبَيَانِ نَسْخِهِ،

وَيَبَيَانِ تَحْرِيمِ اقْتِنَائِهَا إِلَّا لِصَيْدٍ، أَوْ زَرْعٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، و«صحيح ابن حبان»

(١٢ / ٤٧٠)، و«السنن الكبرى للبيهقي ت التركي» (١١ / ٣٤٦).

(٢) «الدلائل في غريب الحديث» (١ / ٢٧٦)، و«تهذيب اللغة» (١٢ / ٤١).

(٣) ينظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥ / ٢٤٤).

(٤) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٢١ / ٩٨).

(٥) ينظر: المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

وخرّجه بعضهم على حذف (نو) صفة لـ (الكلب) مضافة إلى محذوف، وهذا المحذوف جاءت ضارية وصفاً له والتقدير: إلا كلب ذي كلاب ضارية^(١). أو أن المحذوف الموصوف بـ (ضارية) هو ذلك المضاف إلى لفظه (كلب) والتقدير: إلا كلب كلاب ضارية^(٢).

قلت: وعلى ذلك فهو عندهم وصف لمؤنث لا لمذكر؛ فليس من الازدواج.

ثانياً: التخريج باعتماد روايات التذكير:

قلت ويروى (إلا كلب ضارٍ) بالتذكير؛ فليس من الازدواج، وكذا في رواية على اللغة القليلة بإثبات ياء المنقوص (إلا كلب ضاري)^(٣). وخرجوه على أنه من إضافة الموصوف إلى صفتيه أو لفظ ضاري صفةً للرجل الصائد أي إلا كلب رجل معتاد للصيد وتبوت الياء في الاسم المنقوص مع حذف الألف واللام منه لغةً. حكاه ابن حجر العسقلاني^(٤). ويروى (إلا كلباً ضارياً) هكذا ورد في بعض النسخ بالألف بعد الياء منوناً منصوباً على الحالية^(٥).

(١) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥/ ٢٤٤)، مطالع الأنوار على صحاح الآثار (٤/ ٣٣٦ ، ٣٣٧).

(٢) ينظر: إكمال المعلم (٥/ ٢٤٤)، ومطالع الأنوار (٤/ ٣٣٦ ، ٣٣٧).

(٣) «السنن الكبرى للبيهقي ت التركي» (١١/ ٣٤٥).

(٤) «فتح الباري لابن حجر» (٩/ ٦٠٩).

(٥) ينظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥/ ٢٤٤)، و«مطالع الأنوار على صحاح الآثار»

(٤/ ٣٣٦ ، ٣٣٧) ، و«ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» (٣٣/ ١٢٨).

الفصل الثالث: الإعلال والإبدال

المبحث الأول: همزهم (الواو)

همزهم واو (موزورات)

(مَوْزورات) من الوَزْرِ؛ فإذا جاء مع (مَأْجوراتٍ) همزوا واوَه؛ للمناسبة

بينهما .

قال أبو بكر الأنباري : «وكما قال النبي -صلى الله عليه وسلم- للنساء: «ارجعن مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ»^(١). أراد: (موزورات)؛ لأنه: من الوزر، فهمزه ليزدوج مع: مأجورات»^(٢).

وهذا تصريح منه بالازدواج فيه.

وقد سار على هذا النحو فيه جمع من النحويين وشرح الحديث.

قال النحاس: «وهكذا يقول بعض النحويين في قوله صلى الله عليه وسلم: «ارجعن مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ» والأصل: (موزورات)»^(٣). فهو عنده جاء به هكذا للازدواج .

ونقل المازري في شرحه على صحيح مسلم عن الفراء قوله: وأرى قوله في الحديث: «ارجعن مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ» من هذا. ولو أفرد لقال: مَوْزوراً^(٤). وقال الحريري: (ت ٥١٦هـ): " وَقَدْ نَقَلَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلْفَاظَ رَاعَى فِيهَا حُكْمَ الْمَوَازِنَةِ وَتَعْدِيلَ الْمُقَارِنَةِ، فَرَوَى عَنْهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ لِلنِّسَاءِ الْمَتَبَرِّزَاتِ فِي الْعِيدِ^(٥): «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرِ

(١) تقدم تخريجه: ص ٩

(٢) «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١ / ٦٢).

(٣) «عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس» (ص ٣١٣ ، ٣١٤).

(٤) ينظر: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١ / ٢٨٥ ، ٢٨٦).

(٥) قوله في العيد فيه نظر، ولم أقف عليه إلا عنده، وقد تابعه عليه د. فاضل السامرائي في كتابه «معاني النحو» (١ / ٢٩)، فيبدو أنه وهم. والرواية الواردة في كتب السنة على أنها جنازة.

مَأْجُورَات»^(١).

وتابع الحريري قائلاً: "وَقَالَ فِي عُوذَتِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِلْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُمَا): "أُعِيدُكُمَا بِكَلِمَاتِ اللَّهِ النَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَةٍ وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَةٍ"^(٢)، وَالْأَصْلُ فِي مَأْزُورَاتٍ، (موزورات؛ لاشتقاقها من الوزر، كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ فِي لَامَةٍ (ملمة)؛ لِأَنَّهَا فَاعِلٌ مِنَ أَلْمَتِ؛ إِلَّا أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَصِدَ أَنْ يِعَادَلَ بِلَفْظِ (مَأْزُورَاتٍ) لَفْظِ (مَأْجُورَاتٍ)، وَأَنْ يَوَازِنَ بِلَفْظِ (لَامَةٍ) لَفْظَتِي (تَامَّةً)، وَ(هَامَةً)"^(٣).

تَخْرِيجُهُ عَلَى غَيْرِ الْأَزْدِوِاجِ

خَرَّجَهُ ابْنُ جَنِّيٍّ عَلَى التَّخْفِيفِ بِقَلْبِ وَاوِهِ أَلْفًا؛ قَالَ: «وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ارْجِعْنِ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"، وَأَصْلُهُ: "موزورات"، فَقَلْبْتُ الْوَاوَ أَلْفًا؛ تَخْفِيفًا، كَمَا ذَكَرْنَا. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: إِنَّمَا أُرِيدُ بِهِ ائْزْدِوِاجَ الْكَلَامِ؛ لِقَوْلِهِ "مَاجُورَاتٍ". وَهُوَ قَوْلٌ أَيْضًا»^(٤).

قلت: وكلامه على رواية (مازورات) بالألف لا بالهمزة، وجعل القول الثاني أيضًا لذات الرواية، وراعى به (ماجورات) الذي هو بالألف -أيضًا- في روايته؛ لا بالهمزة.

وقد نسب ابن جني القول بالازدواج للكوفيين؛ فنبه على أنه مذهب كوفي.

(١) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص ٦٢).

(٢) «صحيح البخاري» (٤/ ١٤٧) كتاب: أحاديث الأنبياء، و«سنن ابن ماجه» (٢/ ١١٦٤) باب: ما يعوذ به من الحمي، و«سنن أبي داود» (٤/ ٢٣٥) باب: في القرآن، و«سنن الترمذي ت بشار» (٣/ ٤٦٤)، و«صحيح ابن حبان» (٣/ ٢٩٢).

(٣) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص ٦٢).

(٤) «سر صناعة الإعراب» (٢/ ٣٠٩).

المبحث الثاني: قلبهم الواو (ياء)

ويضم مسألتين:

المسألة الأولى: قلبهم واو (بوص) ياء يناسبون به (حيص)

يُقَالُ: وَقَعَ فِي حَيْصَ بَيْصَ^(١)، إِذَا وَقَعَ فِي أَمْرٍ لَا يَجِدُ مِنْهُ مَخْلَصًا. وَفِيهِ لُغَاتٌ عِدَّةٌ^(٢).

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ جُبَيْرٍ «أَنْقَلْتُمْ ظَهْرَهُ وَجَعَلْتُمْ عَلَيْهِ الْأَرْضَ حَيْصَ بَيْصَ»^(٣):
أَيَّ ضَيْفْتُمْ عَلَيْهِ الْأَرْضَ حَتَّى لَا يَفْدَرَ عَلَى التَّرْدُدِ فِيهَا^(٤).

قال ابن سيده: «قَامَا (بَيْصَ)؛ فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ إِتْبَاعًا لـ (حَيْصَ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْبُؤُصِ الَّذِي هُوَ الْفَوْتُ. فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَاقِبَةً، كَقَوْلِهِمُ الصِّيَاغُ فِي الصَّوَاغِ حَازِيَةً فَصِيحَةً. وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى غَيْرِ الْمُعَاقِبَةِ؛ وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ الْإِتْبَاعُ؛ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْوَاوِ، كَمَا قَالُوا: إِنِّي لَأَتِيهِ بِالْغَدَايَا وَالْعَشَايَا»^(٥).

(١) تعددت اللغات في (حيص بيص) فحكى الخليل بن أحمد فتح الحاء وكسرها في الأول، ونظيرها الباء في الثاني فقال في «العين» (٧/ ١٧٠): «يُقَالُ: هُوَ فِي حَيْصَ بَيْصَ أَي فِي اخْتِلَاطٍ (مَنْ أَمْرٍ لَا مَخْرَجَ لَهُ مِنْهُ). وَمَنْ قَالَ: حَيْصَ بَيْصَ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الْفِعْلِ الْمَاضِي، مَعْنَاهُ: كَأَنَّ الْأَرْضَ حَيْصَتْ عَلَيْهِ فَلَيْسَ يَجِدُ عَنْهَا مَذْهَبًا»، وحكى ابن عباد في «المحيط في اللغة» (١/ ٢٤٠) الألف بدلا عن الياء مع البناء على الكسر فقال: «وَوَقَعُوا فِي حَاصٍ بِأَصٍ - بِالْأَلْفِ -» وكذا الصاغاني حكى في «التكملة والذيل والصلة» (٣/ ٥٤٠) حكاهما بالألف مع البناء على الفتح فيهما فقال: «حَاصٍ بِأَصٍ» وفيه لغات أخرى ليس هنا موطن ذكرها إذ ليست من شواهد التناسب.

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/ ٤٦٨).

(٣) ولفظه «عَنْ صُبَيْحِ أَبِي الْجَهْمِ، قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ إِنَّ مَوَالِيَّ كَاتِبُونِي وَشَرَطُوا عَلَيَّ أَنْ لَا أَخْرَجَ مِنَ الْكُوفَةِ، فَقَالَ: أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا عَلَيْكَ الْأَرْضَ حَيْصَ بَيْصَ»

[الكنى والأسماء للدولابي (١/ ٤٢٣)].

(٤) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٥) «المخصص» لابن سيده (٣/ ٣٦٣).

قال أبو حيان في هذا الشأن : " أخرج (البوص) علي لفظ (الحيص) ليزدوجا"^(١).

ونقل عن ابن مالك قوله : «وقعوا في حيص بيص، أي: في شدة ذات تأخر وتقدم، وهو من حاص عن الشيء: تأخر عنه. وباص يبوص بوصا: تقدم، أتبع بوص حيصًا. ومن قال في (حَوْصَ وَيَوْصَ) أتبع (حيصًا): (بوصًا)، كقوله (مأزورات غير مأجورات)؛ لأنه من الوزر»^(٢).

وعن ضرورة اجتماع اللفظتين معاً يقول ابن الأثير: "وَلَا تَنْفَرِدُ إِحْدَى اللَّفْظَتَيْنِ عَنِ الْأُخْرَى"^(٣).

وقوله هذا يؤكد جانب التناسب بين اللفظتين.

وعن أصل اللفظتين يقول ابن الأثير موضحاً أن (بيصًا) واوي لا يائي: "وَحَيْصَ مِنْ حَاصٍ إِذَا حَادَّ، وَيَبُوصَ مِنْ بَاصٍ إِذَا تَقَدَّمَ. وَأَصْلُهَا الْوَأُؤُ. وَإِنَّمَا قُلِبَتْ يَاءٌ لِلْمُزَاوَجَةِ بِحَيْصٍ"^(٤).

ويقول أبو حيان في هذا الشأن : "ومن زعم أن (بيص) من (باص يبوص بوصًا): إذا تقدم؛ أخرج (البوص) علي لفظ (الحيص) ليزدوجا"^(٥).

وعن تركيب (حَيْصَ) مع (بَيْصَ)؛ قال ابن الأثير: "وَهُمَا مَبْنِيَّانِ بِنَاءِ حَمْسَةَ عَشَرَ"^(٦).

وقال أبو حيان : «وهما اسمان، جعلتا اسمًا واحدًا، وبُنِيَا علي الفتح، مثل

(١) «التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٩ / ٣٩٠).

(٢) المرجع السابق: (٩ / ٣٩١).

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (١ / ٤٦٨).

(٤) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٥) «التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٩ / ٣٩٠).

(٦) «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (١ / ٤٦٨).

هو جاري بيت بيت»^(١).

ومِمَّا أُنشِد الأَصمعي لأمية بن أبي عائذ الهذلي:

قَد كُنْتُ خَرَجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا * لَم تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لِحَاصٍ^(٢).

الندرة في كلامهم هي علة البناء في (حَيْصَ بَيْصَ)

نقل أبو حيان عن البطلبيوسي في كتاب الصفارعة البناء في قولهم: (حَيْصَ بَيْصَ)؛ فقال: «حَيْصَ بَيْصَ: التزام في هذا المركب أحد الأوجه، وهو البناء، وقد كان يجوز خلاف ذلك، لكن طريق ذلك السماع، وقد سلب كل واحد من الاسمين معناه، وصارا يدلان علي شيء واحد. وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، أي: في أمر شديد، ومع هذا هي قليلة التمكن، ومعني ذلك أنها قليل ما يتكلم بها، فلَمَّا قَلَّ دَوْرُهَا بَنِيَتْ»^(٣).

المسألة الثانية: قلبهم واو (أهوس) ياءً يناسبون به أليس^(٤)

أصل اللفظة من قولهم: هاس يهوس هوسًا، والهوس: هُوَ إِفْسَادُ الشَّيْءِ وَعَيْتُكَ فِيهِ، وقد قالوا: هاس الذئب في الغنم يهوس هوسًا؛ إذا أفسد فيها^(٥).
وقال ابن سيده: «هاس يهوس هوسًا: طَافَ بِاللَّيْلِ فِي جِرَاءَةٍ»^(٦).

(١) «التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٩ / ٣٩٠).

(٢) بيت من الكامل، قاله أمية بن أبي عائذ الهذلي. ينظر: «الكتاب لسبويه» (٣ / ٢٩٨)، و«إصلاح المنطق» (ص ٣٠)، و«جمهرة اللغة» (١ / ٥٤٢)، و«شرح كتاب سبويه للسيرافي» (١ / ١٢٠)، و«التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٩ / ٣٩٠).

(٣) «التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٩ / ٣٩١).

(٤) وذلك في حديث أبي الأسود أنه قال: عَلَيكُمْ فَلَانًا فَإِنَّهُ أَهْيَسُ أَلْيَسُ أَلْدُ مِلْحَسُ إِنْ سُنِّلَ أَرَزُ وَإِنْ دَعِيَ انْتَهَزُ. [«غريب الحديث - ابن قتيبة» (٢ / ٥٧٥)، «الفائق في غريب الحديث» (٤ / ١٢٤)، «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»: (٩ / ٦٠١٦)].

(٥) «جمهرة اللغة»: (٢ / ٨٦٤)، و«المحكم والمحيط الأعظم»: (٤ / ٤٠٥).

(٦) «المحكم والمحيط الأعظم»: (٤ / ٤٠٥).

ومنه قولهم: النَّاسُ هَوَسَى وَالزَّمَانُ أَهْوَسَ، قال ابن الأعرابي: مَعْنَاهُ: النَّاسُ يَأْكُلُونَ طَيِّبَاتِ الزَّمَانِ وَالزَّمَانُ يَأْكُلُهُم بِالْمَوْتِ^(١).
وعن الفراء: أَنَّ الناقَةَ الضَّبْعَةَ يُقال لها الهَوَسَةُ، والهَوَسُ بالتحريك: طرف من الجنون^(٢). كل ذلك وغيره بالواو لا بالياء.
وجاء (الأهيس) في قولهم: (أهيس أليس) بالياء مع أَنَّ أصله الواو وهو قياسه؛ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ^(٣): "الْأَهْيَسُ: الَّذِي يَدُورُ وَيَهْوَسُ". إِلَّا أَنَّهُمْ خَالَفُوا الْقِيَّاسَ فِيهِ هُنَا فَاتَّوَا بِه بِالْيَاءِ مِرَاعَاةً لِلْمُنَاسَبَةِ مَعَ لَفْظِ أَلَيْسَ؛ نَصَّ عَلَيْهِ الْأَزْهَرِيُّ وَالْحَرِيرِيُّ وَابْنُ الْأَثِيرِ وَغَيْرُهُمَا.
قال الأزهرى: «وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ: أَهْيَسَ أَلَيْسَ، وَكَانَ فِي الْأَصْلِ أَهْوَسَ أَلَيْسَ، فَلَمَّا ازْدَوَجَ الْكَلَامُ قَلَبُوا الْوَاوَ يَاءً فَقَالُوا: أَهْيَسَ»^(٤).
قال الحريري: " وَكَذَلِكَ قَالُوا لِلشُّجَاعِ الَّذِي لَا يَزَالُ مَكَانَهُ: أَهْيَسَ أَلَيْسَ، وَالْأَصْلُ فِي الْإِهْيَاسِ الْإِهْوَسُ لِاسْتِقْاقِهِ مِنْ هَاسٍ يَهْوَسُ، إِذَا دَقَّ فَعَدَلُوا بِهِ إِلَى الْيَاءِ لِيُؤَافِقَ لَفْظَةَ الْيَسِّ" ^(٥).
وقال ابن الأثير: "الْأَهْيَسُ: الَّذِي يَهْوَسُ: أَيُّ يَدُورُ. يَعْنِي أَنَّهُ يَدُورُ فِي طَلَبِ مَا يَأْكُلُهُ، فَإِذَا حَصَلَهُ جَلَسَ فَلَمْ يَبْرَحْ. وَالْأَصْلُ فِيهِ الْوَاوُ، وَإِنَّمَا قَالَ بِالْيَاءِ لِيُرَاجَعَ الْيَسُّ" ^(٦).

(١) «العباب الزاخر»: (١/ ٢٢١).

(٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٣/ ٩٩٢).

(٣) «غريب الحديث - ابن قتيبة»: (٢/ ٥٧٥).

(٤) «تهذيب اللغة»: (١٣/ ٥٢).

(٥) «درة الغواص في أوهام الخواص»: (ص ٦٢).

(٦) «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٥/ ٢٨٧).

المبحث الثالث: قصرهم الممدود

ويضم مسألتين:

المسألة الأولى: قولهم الفدى وقياسه (الفداء)

الأصل في الفداء أنه ممدود لا مقصور، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَثَا بَعْدُ
وَأَمَّا فِدَاءً﴾^(١)؛ لكنهم جاءوا به في قولهم: "لك الفدى والحمى" مقصوراً؛ يناسبون
به الحمى، قال ابن السكيت «ويقولون: لك الفدى والحمى. يقصرون الفدى إذا
كان مع الحمى لا غير. فإذا أفردوا قالوا: فداء لك، وفداء لك، وفداء لك، وفدى
لك. وحكى الفراء: فدى لك»^(٢).

والمحكي عن الفراء أنه سمع بعض العرب يفتح أوله ويقصره ولم يجر مع
الفتح غير القصر^(٣).

من يجوزون مده وقصره

حكى ابن دريد أن العَرَبَ تقول: فِدَاءٌ لَكَ وَفِدَاءٌ لَكَ، وَفِدَى لَكَ وَفِدَى لَكَ،
مَقْصُورٌ^(٤).

وقد عده ابن ولاد مِمَّا يَمَدُّ وَيُقْصَرُ؛ والمعنى فيهما واحد، قال: «ومِمَّا يَمَدُّ
ويُقْصَرُ؛ ومعناه واحد: "الفدي" يمد ويقصر؛ وأوله مكسور، ومن قصره كتبه
بالياء.»^(٥)

(١) من الآية (٤) سورة محمد.

(٢) «كتاب الألفاظ لابن السكيت»: (ص ٤٩٩).

(٣) «المقصور والممدود لابن ولاد»: (ص ٩٦).

(٤) «جمهرة اللغة»: (٢ / ١٠٦٠).

(٥) «المقصور والممدود لابن ولاد»: (ص ٩٥).

وذكر من شواهد قصره قول الشاعر:

أقول لها وهنّ ينهزن فروتي * فدى لك عمي إن زلجت وخالي^(١).

ومن شواهد مده قول الآخر:

مهلا فداء لك يا فضاله * أجره الرّمح ولا تهالفة^(٢)

المسألة الثانية: قوله: "ولا تليت" وقياسه الواو (تلوت)

مما ورد على السنة العرب من باب التناصب قولهم: "لا دريت ولا تليت"^(٣)، والأصل فيه ولا (تلوت)؛ لأنه من تلا يتلو؛ فهو واوي لا يائي؛ لكنّه جاء على (تليت)؛ ليناسب الفعل قبله (دريت) .

سماه ابن السكيت بالتزويج للكلام فقال: « وقال: بعضهم يقول: "لا دريت ولا تليت" تزويجًا للكلام»^(٤).

ولقبه أبو بكر الأنباري بالازدواج ونسب القول به لثعلب: "وحكى أبو العباس أحمد بن يحيى: لا دريت ولا تليت. وقال: الأصل فيه: لا دريت

(١) البيت بلا نسبة. وحكى القالي أنه مما أنشده الفراء. ينظر: «المقصود والممدود لابن ولاد» (ص ٩٥)، «المقصود والممدود لأبي علي القالي» (ص ١١٢)، و«الإبانة في اللغة العربية» (٣/ ٦٧٣)، و«المعجم المفصل في شواهد العربية» (٦/ ٣٩٤).

(٢) بيت من الرجز وهو بلا نسبة ينظر: «المقصود والممدود لابن ولاد» (ص ٩٥)، و«المقصود والممدود لأبي علي القالي» (ص ٤٤٨)، و«تهذيب اللغة» (٧/ ٢١٥)، و«التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري» (ص ١٤)، و«شرح المفصل لابن يعيش» (٥/ ١٥١).

(٣) صحيح البخاري (٢/ ١١٣)، كتاب الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، وسنن أبي داود (٧/ ١٣٠)، باب: في المسألة في القبر وعذاب القبر، والسنن الكبرى للنسائي (٢/ ٤٧٣).

(٤) «إصلاح المنطق»: (ص ٢٢٨).

ولا تلتوت، فردوه إلى الياء، فقالوا: تليت، ليزدوج الكلام؛ فيكون: تليت، على مثال: دريت؛ كما قالوا: إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة: غدايا، ليزدوج مع العشايا^(١).

وكذا فعل ابن بطال عند شرحه للحديث^(٢).

ووسمه أحمد بن فارس بالاتباع؛ قال: «ويقولون: لا دريت ولا تليت، اتباع»^(٣).

وجاءت عبارة الهروي في توصيفه للتغيير الحاصل هنا بالتعاقب بين اللفظين؛ قال: «وفي بعض الروايات: فيقال للكافر في قبره: (لا دريت ولا تليت) ومعناه: لا قرأت. حوّلوا الواو ياء؛ لتعاقب الياء في (دريت)»^(٤).

ونبه ابن مالك إلى الصورة الحاصلة في التناسب هنا؛ فقال: «كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال في قوله -صلى الله عليه وسلم- "لا دَرِيْت ولا تَلَيْت"؛ وإنما بابه: (تلتوت)»^(٥).

تخطئة بعضهم للرواية (ولا تليت) محل الشاهد

خطأ ابن قتيبة الرواية محل الشاهد (ولا تليت)؛ إذ إنَّ (تلا) واوي؛ ولا وجه في القياس لقلبها ياء؛ فقال: «فَيَقُول: لَا دَرِيْت وَلَا تَلَيْت وَلَا اهْتَدَيْت" رَوَاهُ عَلِيّ بن المَدِينِيّ عَن عبد الملك بن عمر عَن عباد بن راشد عَن دَاوُد بن أَبِي هِنْد عَن

(١) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١ / ١٦٩).

(٢) ينظر: «شرح صحيح البخاري لابن بطال»: (٣ / ٣٢١).

(٣) «الإتباع والمزاوجة»: (ص ٦٩).

(٤) «الغريبين في القرآن والحديث» للهروي: (١ / ٢٦٠).

(٥) «شرح التسهيل لابن مالك»: (١ / ١٣٠ ، ١٣١).

أبي نصرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلُهُ: (وَلَا تَلَيْتَ)، هَكَذَا يَقُولُونَهُ، وَإِذَا قَطَعَ أَيْضًا مِنْ (لَا) قَالُوا (تَلَيْتَ)، وَهُوَ غَلَطٌ^(١).
كما نصَّ على الغلط فيه الخطابي، وعده من صناعة المحدثين والرواة^(٢).

تصحیح روایتی (ولا أتليت - ولا انتليت)

أولاً: رواية (ولا أتليت) :

حكى ابن قتيبة والخطابي وغيرهما^(٣) عن يونس البصري أنه قال هو: (لَا دَرَيْتَ وَلَا أَتَلَيْتَ) سَاكِنَةَ النَّاءِ، يَدْعُو عَلَيْهِ أَنْ لَا تَتَلِيَ إِبْلَهُ، أَي: لَا يَكُونُ لَهَا أَوْلَادٌ تَتَلَوْهَا، أَي: تَتَبِعُهَا، يُقَالُ لِلنَّاقَةِ قَدْ أَتَلَتْ؛ فَهِيَ مَتَلِيَةٌ، وَتَلَاهَا وَوَلَدَهَا إِذَا تَبِعَهَا^(٤).

قال ابن السكيت : ويروى : وقولهم: "لا دَرَيْتَ وَلَا أَتَلَيْتَ"، يدعو عليه بأن لا تُتَلِيَ إِبْلَهُ، أَي: لا يكون لها أولاد^(٥).

وعده أبو الطيب اللغوي من التوكيد؛ فقال: «فعلى هذه اللغة الثانية هو من التوكيد لا من الإيتباع: لَأَنَّهُ يُقَالُ: أَتَلَى الرَّجُلُ: إِذَا كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ يَتَلُو بَعْضُهَا بَعْضًا»^(٦).

قلت: ولا يخفى أن واوه قلبت ياءً على القاعدة لأتتها رابعة.

(١) «غريب الحديث - ابن قتيبة»: (١/ ٣٢٥).

(٢) «معالم السنن»: (٤/ ٣٣٣)، و«إصلاح غلط المحدثين»: (ص ٦٩، ٧٠) كلاهما للخطابي.

(٣) «غريب الحديث - ابن قتيبة» (١/ ٣٢٥)، و«معالم السنن» (٤/ ٣٣٣).

(٤) ينظر: «غريب الحديث - ابن قتيبة» (١/ ٣٢٥، ٣٢٦).

(٥) «إصلاح المنطق» (ص ٢٢٨).

(٦) «الإيتباع» (ص ٣٠، ٣١).

ثانياً: رواية (ولا انتليت)

حكى ابن قتيبة وأبو بكر الأنباري والخطابي وغيرهم^(١) فيه: "لا دريت ولا انتليت"، وفي تقديره وجهان:

أحدهما: أن تَقْدِيرُهُ (افتعلت) من قَوْلِكَ (مَا أَلُوتَ هَذَا وَلَا اسْتَطَعْتَهُ)، وَيُقَالُ: لَا أَلُو كَذَا: أَي لَا أَسْتَطِيعُهُ، كَأَنَّهُ يُقَالُ: "لَا دَرَيْتَ وَلَا اسْتَطَعْتُ"^(٢)، وهو مذهب الأصمعي نسبة له أبو بكر الأنباري؛ قال: «وقال الأصمعي: هو لا دريت ولا انتليت، وقال انتليت: افتعلت، من أَلُوتَ الشَّيْءَ: إِذَا اسْتَطَعْتَهُ. يُقَالُ: مَا أَلُوتُ الصِّيَامَ أَي: مَا اسْتَطَعْتَهُ. قال الأخطل:

فَمَنْ يَبْتَغِي مَسَاعِدَ قَوْمِي فَلْيُرْمِ * صعوداً إلى الجوزاء هل هو مؤتلي^(٣).

معناه: هل هو مستطيع^(٤). ونحوه عند الخطابي في معالم السنن^(٥).

وقال ابن السكيت فيه: "لا دريت ولا انتليت" هي "افتعلت" من قولك: ما أَلُوتَ هذا ولا اسْتَطَعْتُهُ، أَي ولا اسْتَطَعْتُ"^(٦).

وهذا الوجه ذكره الهروي ونص على أنه هو الأجود^(٧).

(١) ينظر: «غريب الحديث - ابن قتيبة» (١/ ٣٢٦)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس»

(١/ ١٦٩)، و«معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣٣٤)

(٢) «غريب الحديث - ابن قتيبة» (١/ ٣٢٦)

(٣) البيت من الطويل نسب للأخطل، ولم يرد في ديوانه. وجاءت نسبته له في «الزاهر في

معاني كلمات الناس» (١/ ١٦٩)، و«الإبانة في اللغة العربية» (٤/ ٦٣٣)، وبلا

نسبة في «تهذيب اللغة» (١٥/ ٣١٠)، و«لسان العرب» (١٤/ ٤١).

(٤) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ١٦٩)

(٥) ينظر: «معالم السنن»: (٤/ ٣٣٤)

(٦) «إصلاح المنطق»: (ص ٢٢٨).

(٧) ينظر: «الغريبيين في القرآن والحديث»: (١/ ٩٧).

وهو ما رجحه ابن قتيبة على تخفيف الهمزة؛ قال: "وَهَذَا أَشْبَه بِالْمَعْنَى
وَلَفْظُهُ أَشْبَه بِاللَّفْظِ فِي الْحَدِيثِ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا خَفَتِ الْهَمْزَةُ وَأَدْرَجْتَ الْكَلَامَ؛
وَأَقْتِ اللَّفْظَةَ لَفْظَ الْمُحَدَّثِ؟"^(١).

قلت: فهو بذلك يزيد وجهًا آخر لفظًا، وهو (ولا ائتليت) بإبدال همزه
لا بتحقيقها، فيكون قريبًا من رواية (تليت)؛ فهو وجه تخريج لما رده من رواية
هي محل الشاهد معنا.

وثانيهما: على معنى التقصير؛ وهو قول الفراء حكاة عنه أبو بكر
الأنباري؛ قال: "قال الفراء : هو لا دَرَيْتَ ولا ائْتَلَيْتَ. وقال: ائْتَلَيْتَ: افعتلت، من
أَلَوْتُ في الشيء: إذا قَصَّرْت فيه. والمعنى: لا دريت ولا قصرت في طلب
الدرية، ثم لا تدري، ليكون ذلك أشقى لك. قال امرؤ القيس:
وما المرء ما دامت حُشاشَةٌ نَفْسِهِ * بمدركِ أطرافِ الخطوبِ ولا آلي^(٢)
معناه: ولا مَقْصَرٌ"^(٣).

ثالثًا: رواية (ولا تلوت)

وردت أيضًا رواية بالواو على القياس في الفعل (تلا يتلو) نص على ذلك
أبو بكر الأنباري: فقال: "لا دَرَيْتَ ولا تَلَوْتُ، على معنى: لا أحسنت أن تتبع.
فيكون من قولهم: تلوت الرجل: إذا تَبِعْتَه"^(٤).

(١) ينظر: «غريب الحديث - ابن قتيبة»: (١ / ٣٢٦).

(٢) البيت لامرؤ القيس. ديوانه ص ١٤٠، و«المعاني الكبير في أبيات المعاني» لابن قتيبة

(٣ / ١٢٥٥)، و«الزهرة» لأبي بكر البغدادي (ص ١٩٥)، و«أشعار الشعراء الستة

الجاهليين» (ص ١٤)، و«شرح التسهيل لابن مالك» (١ / ٣٨٢).

(٣) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١ / ١٦٨).

(٤) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١ / ١٦٩).

رابعاً: لا دريت ولا أليت

نقله أبو بكر الأنباري قال حكى أبو عبيد؛ قال: لا دريت ولا أليت، ولم يفسره.

وفسره أبو بكر الأنباري على التناسب، فهو شاهد مستقل، يوازي الشاهد المذكور: (ولا تليت)، قال أبو بكر: "والأصل فيه عندي: ولا ألوت أي: ولا قصرت. وعلى مذهب الأصمعي: ولا استطعت، فردّه إلى الياء؛ ليزدوج مع دريت، على ما مضى من التفسير"^(١).

المبحث الرابع: قلبهم الياء (واواً)

ويضمّ مسألتين:

المسألة الأولى: قولهم: (حوص بوص) بإتباعهم (حيصاً): (بوصاً)

نقل أبو حيان عن ابن مالك قوله: «ومن قال في: (حوص وبوص)^(٢) أتبع حيصاً بوصاً، كقوله (مأزورات غير مأجورات) لأنه من الوزر»^(٣).
نصّ ابن عقيل بأنه عكس للأول؛ فقال: «ومن قال: حوص بوص، عكس نحو: "مأزورات غير مأجورات"»^(٤)

وقال ناظر الجيش: "وقد عكس من قال في «حوص بوص» فجاء (بوص) على أصله، وأبدل ياء (حيص) واواً، وهذا من إتباع الأول الثاني، وهو نظير: «مأزورات غير مأجورات»؛ فإنّه من الوزر، فحقّه: موزورات؛ إلا أنّ واوه جعلت ألفاً، ليشاكل ما بعده»^(٥).

(١) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٢) كذا نصه. ولعل الصواب: (حوص بوص) بحذف الواو العاطفة.

(٣) «التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٩ / ٣٩١)

(٤) «المساعد على تسهيل الفوائد»: (٢ / ١٠٤)

(٥) «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: (٥ / ٢٤٧٩)

المسألة الثانية: قولهم (ينوءه) وقياسه (ينئيه)

وكذا يقال: "على ما يسؤوه وينوءه". قال "الفراء": أراد (ينئيه)؛ ولكن قال: (ينوءه)؛ للزدواج^(١).

كما حملوا هذا على الاتباع كالأول.

قال الخفاجي: "ويجوز أن يكون اتباعاً؛ للتأكيد لا غير"^(٢).

إشكالية العاطف

تعرض الخفاجي لوجود العاطف مع احتمالية الإتيان فقال: هذا بناء على ما اختاره من جواز العطف في الاتباع وبعضهم يمنعه، ففيه اختلاف كما قال "ابن فارس" في فقه اللغة: حيّاك الله وبيّاك، معنى بياك: أضحكك، وقيل: هو اتباع، وقول "العباس": زمزم لشاربها حلّ وبلّ، بمعنى: مباح وشفاء، وقيل: هو اتباع. وقال في "المزهر": عندي أنّه ليس باتباع؛ لأنّه لا يكاد يكون بالواو، مع أنّه لمّا سرد أمثله؛ أتى فيها بأمور كثيرة معطوفة، ثم إنّ الاتباع على قسمين:

- ما لا معنى له أصلاً غير التقوية ك (حسن بسن)«.
- «وما له معنى ظاهر كقسيم وسيم، أو غير ظاهر كشيطان ليطان، أي لاصق بالشر، وهو كما قال "ابن فارس": إما معرب بإعرابه كسحن بسن، أو مركب معه ك (حَيص بَيص)؛ فإنّه اتباعٌ، كما صرّح به "ابن فارس".
- وقد يكون بأكثر من لفظ وفي غير الأسماء نحو: لا بارك الله فيك ولا تارك ولا دارك.

قال "ابن الدهان" في "الغرة": وهو عند الأكثرين قسم من التأكيد، وبعضهم، وهو الأكثر، جعله قسماً من التوابع على حدة، لجريانه على المعرفة والنكرة. قلت: إذا كان تأكيداً يحتمل أن يكون معنوياً ولفظياً على أنّه أبدال منه حرف؛ لدفع صورة التكرار، كما أشار إليه الرضي.^(٣)

(١) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»: (ص ٢٣٠)

(٢) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٣) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»: (ص ٢٣٠، ٢٣١).

الفصل الرابع: التخفيف والتشديد

مراعاة المناسبة بين لفظتي: الشَّجِيّ والخَلِيّ

هنا لون مختلف من المناسبة حيث يجيء كل لفظ مخالفاً أصله، وعلى غير قياسه؛ ليناسب اللفظ الآخر بما يوحي بطواعية اللفظين للمناسبة .
قال الخليل: «وفي المثل: ويلٌ للشَّجِيّ من الخَلِيّ، الشَّجِيّ: مُخَفَّفٌ، وبعضهم يُشَدِّدُهُما جميعاً فيقول: (ويلٌ للشَّجِيّ من الخَلِيّ)، وهو فعيل بمعنى مفعول»^(١).

وهو بذلك حكى الأصل في لفظة (الشجى)، وهو التخفيف، ثم حكى الأزواج فيها بالتشديد مراعاةً للتشديد في (الخليّ)

حكاية تخفيف (ياء) الشجى وتشديد (ياء) الخليّ

قال الخليل: «وفي المثل: (ويلٌ للشَّجِيّ من الخَلِيّ)^(٢)، الشَّجِيّ مُخَفَّفٌ»^(٣)

قال ثعلب: «وتقول: ويلٌ للشَّجِيّ من الخَلِيّ، ياء الشَّجِيّ خفيفة، وياء الخليّ مشددة»^(٤).

(١) «العين» (٦/ ١٥٦).

(٢) المثل لأَكْثَم بن صيفي، لما جمع أَكْثَم بني تَمِيم ودعاهم للإسلام بعد مراسلة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم - فَقَامَ مَالِك بن نُؤَيْرَةَ اليربوعي في نفرٍ من بني يَرْبُوعَ فَقَالَ خرف شيخكم إنّه ليدعوكم إلى الفناء ويعرضكم للبلاء وإن تجيئوه تتفرق جماعتكم وتظهر أضغانكم وبذلك عزمكم مهلاً مهلاً فَقَالَ أَكْثَم ويلٌ للشجى من الخلى فصار، يضرب مثلاً لسوء مُشَارَكَةِ الرجل صاحبه يَقُول إن الخلى لا يساعد الشجى على ما به ويلومه ، « ينظر: «جمهرة الأمثال» (٢/ ٣٣٨، ٣٣٩)، «الأمثال الهاشمي» (١/ ٢٦٣).

(٣) «العين» (٦/ ١٥٦).

(٤) «الفصيح لأحمد بن يحيى المعروف بثعلب» (ص ٣١٣).

وقال أبو بكر الانباري: وقال أكثر أهل اللغة: ويل للشجّي من الخليّ،
بتخفيف الياء من الشجّي، وتثقلها من الخليّ^(١).

كما نقل ذلك عن أبي العباس ثعلب كما في كتابه الفصيح^(٢).
قال ابن المرزبان في شرحه على فصيح ثعلب: «والأصل في فعل هذا
قولهم: شَجِيَّ يَشْجِي شَجِيَّ: إذا نشب في خلقه عود أو عظم أو نحوهما،
ويسمونه: الشَّجِي، وعود الشجّي»^(٣).

قلت: فالشجّي على هذا اسم منقوص آخره ياء خفيفة مسبوقة بكسرة؛
فيقال: (شج) بحذفها لأجل الساكنين رفعاً وجراً وذلك لأجل ثقل العلامة الإعرابية
وفي النصب يقال: شجياً لخفة الفتحة .

والاسم منه أو المصدر: الشجّي اسم مقصور آخره ألف ولا همزة في آخره.
وعلى ذلك فمنه قول الشاعر:

كعود الشجا أعياء الطبيب المداويا^(٤).

وعلى التخفيف جاء قول سويد بن أبي كاهل:

(١) «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ٤٩١).

(٢) ينظر: المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٣) «تصحيح الفصيح وشرحه لابن المرزبان» (ص ٤٥١).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره: «وما بيّ إشراكٌ ولكنَّ حُبَّها ..». وهو لأبي العباس
قيس بن الملوح مجنون ليلي. ديوانه ص ١٢٤ برواية أبي بكر الوالبي ط: دار الكتب
العلمية بيروت ط أولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م. والرواية في الديوان:

وما بيّ إشراكٌ ولكنَّ حُبَّها * وعظم الجوى أعياء الطبيب المداويا.

وعليها فلا شاهد فيه هنا. وينظر أيضاً: «الأضداد لابن الأنباري» (ص ٢٣٣)، و«أمالي
القالبي» (١/ ٢٢١)، «الإبانة في اللغة العربية» (٣/ ٢٨٧)، وبلا نسبة في «تصحيح
الفصيح وشرحه لابن المرزبان» (ص ٤٥٠)، و «المرقصات والمطربات» لابن سعيد
الأندلسي (ص ١٠٧).

وَيَرَانِي كَالشَّجِي فِي حَلْقِهِ * عَسْرًا مَخْرُجُهُ مَا يُنْتَزَعُ^(١)

وقد خطأً المبرّد من ثقل (الشجي)؛ قال: «وشجي مخفف، من شدها فقد أخطأ، والمثل: "ويل للشجي من الخلي"، الياء في الشجي مخففة، وفي (الخليّ) مثقلة، وقياسه أنك إذا قلت: فَعَلَ يَفْعَلُ فَعَلًا، فالاسم منه على فِعْلٍ، فَرَقَ يَفْرُقُ فَرَقًا فهو فِرْقٌ، وَحَذَرَ يَحْذَرُ حَذْرًا؛ فهو حَذْرٌ، وَبَطَرَ يَبْطُرُ بَطْرًا؛ فهو بَطْرٌ، فعلى هذا: شَجِي يَشْجِي شَجِيًّا؛ فهو شَجٌّ يا فتى، كما تقول: هَوِي يَهْوِي؛ فهو هَوِيٌّ يا فتى»^(٢).

وقال الهروي (ت ٤٣٣هـ) : «وتقول: ويل للشجي من الخلي) ، ياء الشجي خفيفة، وياء الخلي مشددة»^(٣).

وعن تصريف اللفظتين ووزنهما وبيان اشتقاقهما قال: «ف(الشجي) خفيف: وزنه (فَعَلَ) بفتح الفاء وكسر العين، وهو الحزين المهتم، يقال منه: (شَجِي) بكسر الجيم، فهو (يشجِي) (شَجِي) بفتحها، فهو (شج) بكسرهما، على مثال عَمِي يَعْمَى عَمِيًّا، فهو عَمٌّ، إذا حزن واهتمّ، وإذا غصّ بالشيء أيضاً في حلقه. و(الخليّ) بتشديد الياء، على (فَعِيل): ضده، وهو الذي لا هم عليه ولا حزن، وهو الخالي منهما، وهو من خلا يخلو، فهو خلي، مثل خبر يخبر،

(١) بيت من الرجز التام، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري أحد الشعراء المخضرمين. ينظر: ديوانه (ص ٣٠)، و«المفضليات» (ص ١٩٨)، و«العين» (٦/ ١٥٧)، و«تصحيح الفصيح وشرحه لابن المرزبان» (ص ٤٥٠)، و«جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (٢/ ٣٨٠)، و«الإبانة في اللغة العربية» (٣/ ٢٨٧)، «الدر الفريد وبيت القصيد» للمستعصي (٦/ ٣١٣).

(٢) «الكامل في اللغة والأدب» (١/ ٢٢٧).

(٣) «إسفار الفصيح» (٢/ ٨٢٧).

فهو خبير، وسفر بين القوم يسفر، فهو سفير، ومعناه: ويل للحزين المهموم من الذي ليس في قلبه حزن ولا هم»^(١).

حكاية التشديد في اللفظتين

قال الخليل: «وفي المثل: ويلٌ للشَّجِي من الخلي وبعضهم يُشدِّدُهما جميعاً فيقول: ويلٌ للشَّجِي من الخلي وهو فعيل بمعنى مفعول»^(٢).
ونقل أبو بكر الأنباري عن الأصمعي أنه حكى: ويل للشَّجِي من الخلي، بنتقيل الياء فيهما جميعاً^(٣).

ومن شواهد قول الشاعر:

ويْلُ الشَّجِيِّ مِنَ الْخَلِيِّ فَإِنَّهُ * نَصَبُ الْفَوَادِ بِحَزْنِهِ مَهْمُومٌ^(٤).

وجه التشديد في شجِيّ

علق ابن المرزبان في شرحه على صحيح ثعلب الذي نص فيه على التخفيف في شجٍ على أن لتشيده وجهًا؛ وإن لم يذكره شيخه ثعلب؛ قال ابن المرزبان: "وليس الشَّجِيّ بالتشديد بخطأ؛ ولكنه من قولك: شجاه ألهم يشجوه شجوا، فهو مشجوّ وشجِيّ، على فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ"^(٥).

وابن بري يروي عن أبي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ الْمَعْرُوفِ أَبِي عَصِيدَةَ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ مَنْظُورٍ مِنْ رَفْضِ التَّخْفِيفِ فِي الْمَثَلِ الْوَارِدِ، وَضَبَطَهُ لَهُ بِالتَّشْدِيدِ،

(١) المرجع السابق (٢/ ٨٢٨).

(٢) «العين» (٦/ ١٥٦).

(٣) ينظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ٤٩١).

(٤) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي. ينظر: ديوانه (ص ٤٠٤)، والزاهر في معاني

كلمات الناس» (١/ ٤٩١)، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال (ص ٣٩٦)، وأساس

البلاغة (١/ ٤٩٥)، و«شرح الفصيح لابن هشام اللخمي» (ص ٢٣٠).

(٥) «تصحيح الفصيح وشرحه لابن المرزبان» (ص ٤٥١).

واحتج بأنه يناسب المعنى؛ قال: "وأما (الشَّجِي) بِالتَّخْفِيفِ؛ فَهُوَ الَّذِي أَصَابَهُ الشَّجَا، وَهُوَ الْعَصَصُ، وَأما الحزِينُ؛ فَهُوَ الشَّجِيُّ، بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، قَالَ: وَلَوْ كَانَ المثلُ: وَيَلُ الشَّجِي بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: مِنْ المُسِيغِ؛ لِأَنَّ الإِسَاعَةَ: ضِدُّ الشَّجَا، كَمَا أَنَّ الفَرَحَ: ضِدُّ الحُزْنِ" (١).

من حكا القولين التخفيف والتثقيل في (شجي)

أولاً: من حكا القولين مع ترجيح التخفيف في (شج)

جاءت عبارة ابن سيده انتصاراً للتخفيف في (شجي) مع حكايته القول بالتشديد ونسبه للخليل بن أحمد؛ قال: «وقد تشدد ياء (الشجي) فيما حكاه صاحب العين، والأول أعرف» (٢).

ثانياً: من حكا القولين دون ترجيح:

ممن حكا الخلاف في (شجي) من حيث التثقيل والتخفيف دون ترجيح سلمة بن مسلم العوتبي، فحكا عن أكثر أهل اللغة: (ويل للشجي من الخلي)، بتخفيف الياء في (الشجي)، وتثقيلها في (الخلي)؛ وكذلك عن أبي العباس في "الفصيح". وحكى عن الأصمعي: تثقيلها (٣).

وكذا الزمخشري حكا القولين مع نسبة التشديد للأصمعي، ونص على أن المشدد بمعنى المشجور (٤).

تخرجات أخرى للمد في (الشجي)

(١) «لسان العرب» (١٤ / ٤٢٣).

(٢) «المحكم والمحيط الأعظم»: (٧ / ٥١٥).

(٣) «الإبانة في اللغة العربية»: (٤ / ٥٥٣).

(٤) «أساس البلاغة»: (١ / ٤٩٥).

- قال الأزهري^(١) بعد حكايته القصر في الشجي والمد في الخلي بأن هذا هو الأصل، وما عداه يؤول على وجوه عدّ منها :
- أن تجعلَ الشَّجِيَّ بِمَعْنَى المَشْجُؤِ . (فَعِيلاً) من شَجَاه يَشْجُوه، فَهُوَ مَشْجُؤٌ وشَجِيٌّ.
 - أنَّ العَرَبَ تَمُدُّ (فَعِيلاً) ببياء، فَتَقُول: فَلَانَ فَمِنْ لَدَلِك، وقَمِين، وَسَمِجَ وَسَمِيج: وفُالانَ كَرَّ وكَرِيَّ للنائم
 - كما نَبَّه على أنه يحمل أيضاً على المناسبة؛ لأنَّ العرب تُوازي اللَّفْظَ بِاللَّفْظِ إذا ازدوجًا.
- وقال الجوهرى: « فإن جعلت (الشجى): (فَعِيلاً) من شجاه الحزن؛ فهو مشجؤ وشجى، فهو بالتشديد لا غير»^(٢). وقال الفيروزبادي: « وبَعْضُهُم يُشَدِّدُ ياءَ (الشَّجِيِّ) يجعله (فَعِيلاً) من مَفْعُولٍ»^(٣).

(١) ينظر: «تهذيب اللغة»: (١١ / ٩١، ٩٢).

(٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٦ / ٢٣٩٠).

(٣) «المحيط في اللغة»: (٢ / ١٢٦).

الفصل الخامس: التعدي واللزوم

وفيه مبحث واحد:

تعديتهم الفعل اللازم

الفعل (ناء) متعديا بنفسه

يقال: له عندي ما ساءه وناءه، وما يسوءه ويئوه، ومعنى ناءه أي: أنقله، قال الله عز وجل: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾^(١) أي: نُتْقَلُ العُصْبَةَ، ويقال: نُوتُت بِالْحِمْلِ، إِذَا نَهَضْتَ بِهِ مُتَقَلًّا، وقد ناءني الحمل، إِذَا أَنْقَلْتَ^(٢). وَأَنْشَدُوا: **إِنِّي وَجَدَكَ لَا أَقْضِي الْغَرِيمَ وَإِنْ * حَانَ الْقَضَاءُ وَلَا رَقَّتْ لَهُ كَيْدِي** **إِلَّا عَصَا أَرْزَنٍ طَارَتْ بُرَايَتُهَا * تَنُوءُ ضَرَبَتُهَا بِالْكَفِّ وَالْعُضْدِ**^(٣) والقياس ناء به أو أناءه^(٤).

وقال الفراء: إنما حذفوا الألف فقالوا: على ما ساءه وناءه، ولم يقولوا: ساءه وأناءه، ليزدوج الكلام، فيكون: ناء، على مثال: ساء، كما قالوا: أكلت طعاماً فهتأني؛ ومرأني^(٥). وسيأتي^(٦).

(١) الآية (٧٦) سورة القصص.

(٢) إصلاح المنطق: (ص ١١٣)، والدلائل في غريب الحديث (٢ / ٤٧٢)، والإتباع: (ص ١٠١، ١٠٢)

(٣) بيتان من البسيط، بلا نسبة. ينظر: إصلاح المنطق: (ص ١١٣)، والدلائل في غريب الحديث: (٢ / ٤٧٢)، وريع الأبرار ونصوص الأخيار: (٤ / ٣٢٦)، ولسان العرب: (١ / ١٧٥)، وتاج العروس: (١ / ٤٧٢).

(٤) ينظر: «تهذيب اللغة»: (١١ / ٩٢)

(٥) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١ / ٤٦٣)

(٦) هذا البحث ص ٤٩، ٥٠.

القول بالاتباع

«قال أبو زيد: يقال: "ما ساءه وناءه" تأكيداً للأول، ولم يعرفوا من "ناؤه" فعلاً، لا يقولون: "ينوؤه" كما يقال: "يسوؤه"»^(١).

شرطهم عدم انفراده ليحصل التناسب

قال ابن سيده: «وقالوا: (له عندي ما ساءه وناءه)، فإذا أُفردوا قالوا أناءه؛ لأنهم إنما قالوا ناءه لمكان ساءه كما قالوا: (مرأة) لمكان (هنا)، وإنما هو (أمرأة)، و(النوء): النجم إذا مال للمغيب، والجمع أنواء ونوؤان»^(٢).
وقال الحريري: «وقالوا: فعلت به ما ساءه وناءه، فإن أُفردوا قالوا: أناءه»^(٣).

وقال السيرافي: «ومعنى هذا عند الفراء: تنقل العصبية وتميلهم من ثقلها. ويقال في قول القائل: "ساءك وناءك" ومعنا: "أناءك"، وأتبعه "ساءك"، كما يقال: "هنأني الطعام ومرأني" إتباعاً. وإذا أُفردوه قالوا: أمرأني»^(٤).

الفعل (ناء) ثلاثياً لا يتعدى بنفسه

وعن عدم تعديه ثلاثياً بنفسه يقول السيرافي: «تتوء بالعصبية "أي تنيئها، كما تقول: "ذهب بزيد" و"أذهب"، وكذلك: "ناء به" و"أناءه"»^(٥).
وقال الصغاني وغيره: «وقال بعضهم: أراد: ساءه وأناءه، وغنما قال ناءه - وهو لا يتعدى - لأجل الأزواج؛ كقولهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، والغدأة لا تُجمع على غدايا»^(٦).

(١) «الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها»: (ص ٢٠٩).

(٢) «المحكم والمحيط الأعظم»: (١٠ / ٥٣٤).

(٣) «درة الغواص في أوهام الخواص»: (ص ٦١).

(٤) «شرح كتاب سيبويه للسيرافي»: (١ / ٢٤١).

(٥) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٦) «العباب الزاخر»: (١ / ٤٨)، و«الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية»: (١ / ٧٩).

الفعل (رفّ) متعدياً بنفسه يناسبون به (حفّ)

قولهم: (من رفنا) يقصدون به أرفنا وهو القياس فيه؛ لكنهم عدلوا به إلى رفنا للمناسبة بين اللفظتين؛ قال الفارابي: «وكان في الأصل: أرفنا فأتبع حفنا»^(١).

وعده أبو الطيب اللغوي من الإتياع وأورد المثل في كتابه الإتياع؛ فقال: «يُقال: هُوَ يَحْفُنَا وَيَرْفُنَا: أَي يُعْطِينَا وَيَمِيرُنَا، وفي الحديث: (مَنْ حَفَّنَا أَوْ رَفَّنَا فَلْيَتْرِكْ)»^(٢).

وتبعه ابن فارس، فذكره في الإتياع والمزاوجة^(٣).

وقال ابن دريد: «والرفّ: مصدر رففت الرجل أرفه رفًا إذا أحسنت إليه أو أسديت إليه يدًا. ومثل من أمثالهم: من حفنا أو رفنا فلينزل»^(٤). قال الخفاجي: «ومثله قول امرأة من العرب: من حفنا أو رفنا؛ فلينزل، أي من خدمنا ومدحنا أو أطعمنا؛ فلينزل عندنا؛ فإننا نكرمه، وكان الأصل: أرفنا»^(٥)^(٦).

وفي "القاموس": «وفي المثل: "مَنْ حَفَّنَا أَوْ رَفَّنَا فَلْيَقْتَصِدْ"، أي: مَنْ طَافَ بِنَا، وَاعْتَنَى بِأَمْرِنَا، وَحَدَمَنَا، وَمَدَحَنَا، فَلَا يَغْلُوبَنَّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: مَالَهُ حَافٌ وَلَا رَافٌ، وَذَهَبَ مَنْ كَانَ يَحْفُهُ وَيَرْفُهُ»^(٧).

(١) «معجم ديوان الأدب»: (٣/ ١٢٨).

(٢) «الإتياع لأبي الطيب اللغوي»: (ص ٤٨).

(٣) «الإتياع والمزاوجة لأحمد بن فارس»: (ص ٥٩).

(٤) «جمهرة اللغة»: (١/ ١٢٤).

(٥) في الكتاب رفانا ولعل الصواب ما ذكرته.

(٦) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»: (ص ٢٣٣).

(٧) «القاموس المحيط»: (ص ٨٠١).

وفي الصحاح: «ويقال: مَنْ حَقَّنَا أَوْ رَفَّنَا فليقتصدْ، أي من خَدَمْنَا أَوْ تَعَطَّفَ عَلَيْنَا وحاطنَا. وما لفلان حافٌّ ولا رافٌّ، وذهبَ من كان يحفه ويرفه»^(١).

وقد نفى الشهاب الخفاجي كون ذلك من الازدواج؛ فقال: «وظاهره أنه ليس من الازدواج»^(٢).

ونقل قول ابن فارس: «ويقال: ما لفلانٍ حافٌّ ولا راف، فالحاف: الذي يضمه، الرافُّ: الذي يطعمه ورف فلان لفلان، إذا أكرمه»^(٣).

تعديتهم الفعل (مراني) وقياسه (أمراني) يناسبون به هناني

وذلك في قولهم: هناني الطعام ومراني. دون أن يهمزوا؛ نص ابن السكيت في الألفاظ على أنهم لا يبتكلمون بـ "مراني" إذا كانت مع "هناني" إلا بغير ألف. فإذا أفردوها قالوا: مراني^(٤).

قال ابن سيده: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ هِنَانِي وَمَرَانِي؛ فَاتِّبَاعٌ، وَهُوَ مِمَّا يُجْرُونَ عَلَى الْكَلِمَةِ مَا يُجْرُونَ عَلَى أَحْتِهَا»^(٥)، وقد استشهدوا له بقول الراجز:

عَيْنَاءَ حَوْرَاءَ مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ^(٦)

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٤ / ١٣٤٥).

(٢) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»: (ص ٢٣٣).

(٣) «مجلد اللغة لابن فارس»: (ص ٣٦٨)، وينظر: «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»: (ص ٢٣٣).

(٤) ينظر: «كتاب الألفاظ لابن السكيت» (ص ٤٩٩).

(٥) «المخصص»: (١ / ٤١٦).

(٦) رجز بلا نسبة في «النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري»: (ص ٥٧١)، و«إصلاح المنطق»: (ص ٣٥)، و«أدب الكاتب لابن قتيبة»: (ص ٦٠٠)، و«العمدة في محاسن الشعر وآدابه»: (١ / ١٨٣) وأورده الجواليقي في «شرح أدب الكاتب»: (ص ٢٩٧) منسوباً لمنظور بن مرثد الأسدي.

وعلوه بأنه كَسَرَ الحاء من قوله (الخير) لَتَسْوِيَةِ الرَّذْفِ بقلب واواه ياءً ؛
ورد بأنه لَيْسَ بلازم لِأَنَّ أَلْيَاءَ تَصَحَّبَ الواو؛ وقد جاء في القصيدة ذاتها قوله:

يَرْتَشِفُ الْبَوْلَ اِرْتِشَافَ الْمَعْدُورِ^(١)

قال ابن سيده: فقد تبين أنه لم يُضطرَّ إِلَيْهِ من ههنا، وَلَا يجوز أن يكون
فَعَلَهُ لِلضَّرُورَةِ، وَدَهَاباً إِلَى تَعْدِيلِ الْأَجْزَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَبْنِيَّةَ مَتَسَاوِيَةً فِي الْأَجْزَاءِ، فَتَبَّتْ
أَنَّهُ بَدَلٌ اخْتِيَارِيٌّ إِتْبَاعِيٌّ، وَقَدْ عَمِلَ النَحْوِيُّونَ مِثْلَ هَذَا فِي الْإِعْرَابِ الَّذِي لَا يَلْحَقُ
ذَاتَ الْكَلِمَةِ، قَالَ سَبِيوِيَّةٌ، وَهَذَا شَيْءٌ اسْتَكْرَهَ النَحْوِيُّونَ وَهُوَ ضَعِيفٌ قَالُوا وَيَحُ لَه
وَتَبُّ وَتَبًّا لَهُ وَيَحَا فَجَعَلُوا الْوَيْحَ بِمَنْزِلَةِ تَبِّ وَالتَّبُّ بِمَنْزِلَةِ وَيْحٍ «^(٢).

(١) رجز بلا نسبة كما في «المحكم والمحيط الأعظم»: (٨ / ٤٨)، و«لسان العرب»:

(٩ / ١١٩)، «تاج العروس»: (٢٣ / ٣٤٠)، ونسبه ابن سيده «المخصص»: (١ / ٤١٦)

إلى القصيدة ذاتها التي منها البيت السابق المنسوب لابن مرثد .

(٢) «المخصص»: (١ / ٤١٦).

الفصل السادس: حمل الرباعي على الثلاثي في البنية

المبحث الأول: صياغة اسم فاعل مصدر الرباعي على زنة (فاعل)

(لامّة) الذي قياسه : (ملمّة)

هذا موطن من المواطن التي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه راعى فيها حكم الموازنة اللفظية وتعديل المُقَارِنَةِ للتناسب حيث نقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه قَالَ فِي عودته لِلْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كرم الله وجههما: «أُعِيدُكُمْ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَةٍ وَمَنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَةٍ»^(١)، وَالْأَصْلُ فِي لَامَةٍ مَلْمَةٌ؛ لِأَنَّهَا فَاعِلٌ مِنْ أَمْتٍ؛ إِلَّا أَنَّهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَصَدَ أَنْ يُوَازِنَ بِإِظْفَارِ (لَامَةٍ) لَفْظِي (تَامَةً)، وَ(هَامَةً)^(٢).

قال النحاس: «وقال عليه السلام يعوذ الحسن والحسين رضوان الله عليهم: ((أعيدكما من السامة والهامة، وكل عين لامة)) والأصل ملمة، فقيل: ((لامة)) للزدواج»^(٣).

قال الخفاجي: «الشاهد في قوله: (لامّة)، فإنّه كان قياسه (ملمّة)؛ لكنّه غير للزدواج»^(٤).

اعتراضات وتخريجات

وقد صرح الخفاجي برفض التسليم هنا في لفظة (لامّة) أن يكون للتناسب، فقال معترضاً: "وليس بمسلم أيضاً"^(٥). ثم تابع فنقل عن ابن بري قوله: "عين

(١) تقدم تخريجه: ص ٢٨

(٢) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص ٦٢).

(٣) «عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس» (ص ٣١٣).

(٤) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي» (ص ٢٣٣).

(٥) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

لامة أي: ذات لَمَم، واللَمَم الجنون، وأصابه من الجنِّ لَمَّة، وقد تكون (لامَّة) من (لَم) به إذا زاره لغة في: (أَلَمَ به)^(١).

وجاء تخريج أبي عبيد القاسم بن سلام في المعنى ذاته، فنصَّ على أنه هنا على إرادة الوصف، والمقصد: (عين ذات لَمَم)؛ قال أبو عبيد: «وَقَوْلُهُ: لَامَّةٌ وَلَمْ يَقُلْ: مَلَمَّةً، وَأَصْلُهَا مِنْ: أَلَمَّتِ الْإِمَامَا؛ فَأَنَا مُلِمٌ. يُقَالُ ذَلِكَ لِلشَّيْءِ تَأْتِيهِ وَتُلِمُّ بِهِ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا مِنْ غَيْرِ وَجْهِ مِنْهَا أَنْ لَا تُرِيدُ طَرِيقَ الْفِعْلِ؛ وَلَكِنْ تُرِيدُ أَنَّهَا دَاتٌ لَمَمٌ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى: لَامَّةٌ»^(٢).

ومثله عن ابن قتيبة قال: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْعُودِ: مِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٌ. فَإِنَّهُ مِنْ: أَلَمَ يَلِمُ: إِذَا اعْتَادَهُ. وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولُوا: مُلَمَّةٌ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ أَرَادُوا: دَاتٌ لَمَمٌ»^(٣).

وقد حملوا ذلك على قول الشاعر :

كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبٌ * وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءُ الْكَوَاكِبِ^(٤)
وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصِبٌ فَأَرَادَ بِهِ دَا نَصَبٍ^(٥).

وجعلوا منه قوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ﴾^(٦) واحدها (لاقح) على معنى أَنَّهَا دَاتٌ لَقَحٌ؛ وَلَوْ كَانَ هَذَا عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ؛ لَقَالَ: (ملقح)؛ لِأَنَّهَا تَلْفَحُ السَّحَابَ وَالشَّجَرَ^(٧).

(١) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٢) «غريب الحديث - أبو عبيد - ط الهندية» (٣ / ١٣٠).

(٣) «غريب الحديث - ابن قتيبة» (٣ / ٦٧٣).

(٤) بيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني. ديوانه (ص ٢٩)، و«العين» (١ / ١٣٧)،

و«الشعر والشعراء» (١ / ٦٧)، و«عيون الأخبار» (٢ / ٢٠٨)، و«غريب الحديث -

أبو عبيد - ط الهندية» (٣ / ١٣١).

(٥) ينظر: «غريب الحديث - أبو عبيد - ط الهندية» (٣ / ١٣١).

(٦) من الآية (٢٢) سورة الحجر،

(٧) ينظر: «غريب الحديث - أبو عبيد - ط الهندية» (٣ / ١٣١).

واستشهد له أبو عبيد أيضاً بما رواه من قول سيدنا عمر رضي الله عنه
في بعض الحديث: «لَا أُوتِي بِحَالٍ وَلَا مَحَلٍّ لَهُ إِلَّا رَجَمْتُهُمَا»^(١)، فَقَالَ: (حَالٌ) -
إِنْ كَانَ مَحْفُوظًا - وَهُوَ مِنْ (أَحَلَّتِ الْمَرْأَةُ لِرَوْجِهَا)؛ وَإِنَّمَا الْكَلَامُ أَنْ يُقَالَ:
(مَحَلٌّ)^(٢).

وقد نقل الخفاجي عن صاحب "القاموس" تعريفه للعين اللامّة بنسبة الفعل
لها وهو قوله: "العين اللامّة المصيبة بسوء، وكل ما يخاف من فزع أو شر"^(٣).
ثم قال الخفاجي معقّباً: "وعلى هذا فلا ازدواج"^(٤).

(١) لم أفد عليه بهذا اللفظ إلا عند أبي عبيد القاسم بن سلام وقد وقفت علي القول بروايات
عدة منها «لَا أُوتِي بِمُحَلٍّ وَلَا بِمُحَلَّلَةٍ إِلَّا رَجَمْتُهُمَا» [مصنف عبد الرزاق] (٦ / ٣٢١
ط التأصيل الثانية)]، ومنها أيضاً: «لَا أُجِدُّ مُجَلًّا وَلَا مُحَلَّلًا لَهُ إِلَّا رَجَمْتُهُمَا» (١)
[سنن سعيد بن منصور - الفرائض إلى الجهاد - ت الأعظمي] (٢ / ٧٥).

(٢) ينظر: «غريب الحديث - أبو عبيد - ط الهدية» (٣ / ١٣١).

(٣) قال الفيروزآبادي: «والعين اللامّة: المصيبة بسوء، أو هي كل ما يخاف من فزع
وشتر». [القاموس المحيط] (ص ١١٥٩)، و«شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»
(ص ٢٣٣).

(٤) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي» (ص ٢٣٣).

المبحث الثاني: صياغة اسم مفعول مصدر الفعل الرباعي على زنة مفعول (مأمورة) الذي قياسه (مؤمّرة)

في الحديث عند أحمد وغيره من حديث سُوَيْدِ بْنِ هُبَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: " خَيْرُ مَالِ الْمَرْءِ لَهُ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ، أَوْ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ " (١).
وقولهم (مأمورة) فيه مذهبان :

الأول: أنها قياس من أمرها الله فهي مأمورة فهي جارية على الأصل وعليه فليست محل شاهد معنا؛ قال الخليل : «وفي الحديث: خير المال مَهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ، وَسِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ. يُرِيدُ، بِمَأْبُورَةٍ: طَرِيقَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ. وَالْأَبَارُ: صَانِعُ الْإِبْرَةِ، وَصَنَعْتَهُ: الْإِبَارَةُ. وَالْأَبَارُ: حَافِرُ الْبَيْتِ كَالْبَيْتَارِ» (٢).

وتابعه في ذلك أبو عبيد قال: «فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: خَيْرُ الْمَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ وَفَرَسٌ مَأْمُورَةٌ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ فَيُقَالُ: هِيَ الطَّرِيقَةُ الْمَسْتَوِيَّةُ الْمَصْطَفَةُ مِنَ النَّخْلِ، وَيُقَالُ: إِنَّمَا سَمِيَتِ الْأَرْقَةُ سِكَّةً لِاصْطِفَافِ الدَّوَرِ فِيهَا كَطَرَائِقِ النَّخْلِ. وَأَمَّا الْمَأْبُورَةُ فَهِيَ الَّتِي قَدْ لُقِّحَتْ» (٣).

وقد نص على أن اللفظة فيها لغتان غير واحد؛ قال أبو عبيد: «فَأَمَّا الْفَرَسُ أَوْ الْمُهْرَةُ الْمَأْمُورَةُ فَإِنَّهَا الْكَثِيرَةُ النَّتَاجِ وَفِيهَا لُغَتَانِ: أَمْرَهَا اللَّهُ فَهِيَ مَأْمُورَةٌ وَأَمْرَهَا فَهِيَ مُؤْمَرَةٌ» (٤).

(١) الحديث رواه أحمد في «مسنده»، من حديث سُوَيْدِ بْنِ هُبَيْرَةَ - رضي الله عنه - (٢٥ /

١٧٣ ط الرسالة) واللفظ له ، وينظر: «مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند

الحارث» (١ / ٤٨٨)، «السنن الكبير» للبيهقي (٢٠ / ١٦٧ ت التركي).

(٢) «العين» (٨ / ٢٩١).

(٣) «غريب الحديث - أبو عبيد - ط الهندية» (١ / ٣٤٩).

(٤) المرجع السابق (١ / ٣٥٠).

وقال ابن السكيت: وقال أبو الحسن: وقد يُقال: أمره الله بمعنى: أمره. يكون فيه لغتان: فَعَلَ وَأَفْعَلَ^(١).

الثاني: أنهم أرادوا (مؤمرة)؛ فعدلوا إلى مأمورة؛ ليناسب اللفظ اللفظ؛ قال ابن السكيت: "وأراد مؤمرة"؛ فقال "مأمورة" مثل: مزكومة ومحمومة. وقال أبو الحسن: وقد يُقال: أمره الله بمعنى: أمره^(٢).

وقال أيضاً: «والمأمورة: من قولك: أمرها الله، أي: أكثرها. فأراد مؤمرة، فجعلها مثل: مزكومة»^(٣).

ونقل عن بعضهم قوله: "إنما قال مأمورة لمجيئها مع مابورة"^(٤). ونص في موطن آخر على أنه قول الأصمعي؛ قال: وقال الأصمعي، وليس عن ابن السكيت: "خير المال مهرة مأمورة، وسكة مابورة". أراد بالمأمورة مؤمرة؛ كقوله: «أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا»^(٥)، أي: كثرنا^(٦).

وقال إبراهيم الحربي: "قوله: «مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ»، إِنَّمَا الْأَصْلُ: مُؤْمَرَةٌ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: أَمَرَهَا اللَّهُ: أَي: أَكْثَرَهَا، وَلَكِنَّهُ قَالَ: مَأْمُورَةٌ، عَلَى لَفْظِ مَأْمُورَةٍ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: مَأْمُورَةٌ مِثْلُ مَسْعُودٍ، مِنْ أَسْعَدَهُ اللَّهُ، وَلَا يُقَالُ: سَعَدَهُ وَمَأْمُورَةٌ: رُمِيَ فِيهَا بِالْأَمْرِ، وَهُوَ النَّمَاءُ. أَخْبَرَنَا الْأَنْزَرَمُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي قَوْلِهِ: «مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ» قَالَ: كَثِيرَةُ الْوَالِدِ»^(٧).

(١) «كتاب الألفاظ لابن السكيت» (ص ٦).

(٢) «كتاب الألفاظ لابن السكيت» (ص ٦).

(٣) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٤) المرجع السابق (ص ٧).

(٥) من الآية (١٦) سورة الإسراء.

(٦) المرجع السابق (ص ٤١١، ٤١٢).

(٧) «غريب الحديث - إبراهيم الحربي» (١ / ٨٩).

قال ابن قدامة: «ومثل ذلك للمحدثين أيضاً كثير؛ وإنما يذهبون في هذا الباب إلى المُقَارِبة بين الكلام بما يشبه بعضه بعضاً؛ فإنه لا كلام أحسن من كلام رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وقد كان يتوخى فيه مثل ذلك، فمنه ما رُوِيَ عنه (عليه السلام) من أنه عوِّذ الحسن والحسين (عليهما السلام)، فقال: "أعيذُهما من السَّامَةِ؛ والهامة؛ وكل عين لامة". وإنما أراد (مُلِمَّة)، فلا يتباع الكلمة أخواتها في الوزن؛ قال: (لامّة). وكذلك ما جاء عنه (صلى الله عليه وسلم)، أنه قال: "خيرُ المال سبْكة مَأبُورة ومُهْرَة مَأْمُورة، فقال: (مَأْمُورة) من أجل (مَأبُورة) والقياس: مَوْمرة. وجاء في الحديث: يرجعن مَأزوراتٍ غير مَأجوراتٍ. وإذا كان هذا مقصوداً له في الكلام المنثور، فاستعماله في الشعر الموزون أقمن وأحسن»^(١).

والعربُ تقول: أمر بنو فلان، أي كَثُرُوا^(٢)؛ وَقَالَ لَبِيد:

إِنْ يَنْبِطُوا يَهْبِطُوا وَإِنْ أَمِرُوا * يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْهَيْكِ وَالنَّكَدِ^(٣)

وممن نقل الخلاف فيه الأزهري؛ قال: "وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فِي قَوْلِهِ مُهْرَة مَأْمُورة: إِنَّهَا الْكَثِيرَة النَّتَاجِ وَالنَّسْل. قَالَ: وَفِيهَا لُغَتَانِ: يُقَالُ: أَمَرَهَا اللهُ، فَهِيَ مَأْمُورة، وَأَمَرَهَا اللهُ؛ فَهِيَ مَوْمرة.

(١) «نقد الشعر لابن قدامة» (ص ١٤).

(٢) «تهذيب اللغة» (٢٠٩ / ١٥).

(٣) بيت من المنسرح، قاله لبيد بن ربيعة العامري في قصيدة يرثي أريد بن قيس أخاه لأمه، وقد وفد على الرسول صلى الله عليه وسلم -عام الوفود- مع عامر بن الطفيل وجابر بن سلمى بن مالك، فعرض الرسول عليهم الإسلام فلم يسلموا، وفي عودتهم توفي عامر بالطاعون، وأصابته أريد صاعقة فأحرقته». ديوان لبيد (ص ٣٤)، وتهذيب اللغة (١٥ / ٢٠٩)، ولسان العرب (٢٨ / ٤)، و«حماسة البحرني» (ص ٤٤٧).

وَقَالَ غَيْرِهِ: إِنَّمَا هُوَ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ لِلزَّوْجِ، لِأَنَّهُمْ أَتْبَعُوهَا (مَأْبُورَةٌ)، فَلَمَّا
ازْدُوْجَ اللَّفْظَانِ جَاءُوا بِ (مَأْمُورَةٌ) عَلَى وَزْنِ مَأْبُورَةٍ^(١). ونحوه عند ابن منظور
مستنداً بحديث الباب^(٢)، ونقل عن الجوهري قوله: والأصل فيها مؤمّرة على
مُفْعَلَةٍ^(٣).

حملة على النسب

وقد حملة بعضهم على باب النسب، حيث أورده الباقولي في إعرابه تحت
عنوان: هذا باب ما جاء في التنزيل من بناء النسب^(٤)، وجعله نظير قوله
تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجِمَ﴾^(٥)، قال: أي: لا ذا عصمة،
ليصح استثناء قوله: ﴿مَنْ رَجِمَ﴾ منه.

ونظير قوله تعالى: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾^(٦)، أي: حجاباً ذا ستر؛ لأنّ
الحجاب ساتر لا يستر. ومنه قوله: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٧)، ومن ذلك قوله:
﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾^(٨)، أي: ذي دفق.
وقد حمل أصحاب هذا القول ذلك كله على النسب.

(١) «تهذيب اللغة» (١٥ / ٢٠٩).

(٢) لسان العرب (٤ / ٢٨).

(٣) المرجع السابق (٤ / ٢٩).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للباقولي - منسوب خطأ للزجاج « (٣ / ٨٤٤).

(٥) من الآية (٤٣) سورة هود.

(٦) من الآية (٤٥) سورة الإسراء.

(٧) من الآية (٢١) من سورة الحاقة، ومن الآية (٧) سورة القارعة.

(٨) الآية (٦) سورة الطارق.

ومما انشدوا على ذلك قول الحطيئة:

وَعَرَرْتِي وَزَعَمْتَ أَنَّ * كَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ^(١).

فحملوه على النسب، أي: ذو لبن وذو تمر.

ثم قال الباقرلي ضمن الباب: "ومنه عندي: "خير الملك"^(٢) سكة مأبورة أو ماهرة مأمورة"^(٣).

قال: "أي: ذات كثرة؛ لأن «أمر القوم»: إذا كثروا؛ فهو مثل قوله: ﴿جَجَابًا مَسْتَوْرًا﴾، قال: أبو عمرو: إنما نعرف «مأمورة» على هذا الوجه، ولا نعرف «أمرته». أي: كثرت. وحكاه غيره، فإن صح؛ فهو على بابه"^(٤).

(١) البيت من مجزوء الكامل المرفل، وهو للحطيئة. ديوانه ص ٩١، برواية: أغررتي، و«أدب الكاتب لابن قتيبة» (ص٣٢٧) وبلا نسبة. «العين» (٨ / ٣٢٧)، و«المقتضب» (٣ / ١٦٢). يقال: أَلَبَنَ القَوْمُ: كَثُرَ عندهم اللَّبَنُ. وَأَلْبَنَتِ الناقة: نزل لَبْنُهَا في ضَرْعِهَا، فهي ملبن ورجلٌ لابِنٌ أيضاً، أي ذو لبن، وكذا تامر أي: ذو تمر. ينظر: «الصاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٦ / ٢١٩٢).

(٢) يروى بلفظ (خير مال المرء) و(خير المال). ولم أقف عليه بلفظ (الملك) إلا هنا. وقد تقدم.

(٣) «إعراب القرآن للباقرلي - منسوب خطأ للزجاج» (٣ / ٨٤٤).

(٤) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

الفصل السابع: تناوب الصيغ

إنابتهم (اسم الفاعل) عن (اسم المفعول)

نيابة (غامر) عن (مغمور به)

جاء في حديث عمر رضي الله عنه: «أنه جعل على كل جريب عامر أو غامر درهمًا وقيزرًا»^(١).

يقال: غَمَرَه الماء يغمره؛ فهو غامره، واسم المفعول: مغمور به، وقد أتوا باسم المفعول على زنة (فاعل)؛ للمناسبة، وإنما فعلوا ذلك لمجيئه مع عامر؛ قال ابن قتيبة: «(الغامر) من الأرض ما لم يزرع مما يَحْتَمَل الزَّرَاعَةَ، وَقَالَ لي بعض أَصْحَاب اللُّغَةِ: إِنَّمَا قِيلَ لَهُ غَامِرٌ؛ لِأَنَّ المَاءَ يَبْلُغُهُ فيغمره. وَهُوَ (فاعل) بِمَعْنَى (مفعول). كَمَا يُقَالُ: (مَاءٌ دَافِقٌ)، بِمَعْنَى مَدْفُوقٍ، و(سر كاتم)، أَي: بِمَعْنَى مَكْتُومٍ، و(ليل نائم)، أَي: منوم فِيهِ. فَإِنْ كَانَ كَمَا ذَكَرْنَا فَإِنِّي أَحْسِبُهُ بنى على (فاعل)؛ ليقابل بِهِ (العامر)، وقد خبرتك أَنهم يوازنون الشَّيْءَ بالشَّيْءِ؛ إِذَا كَانَ مَعَهُ كَقَوْلِهِمْ: إِنِّي لَأَتِيهِ بِالغَدَايَا والعشَايَا، فجمعُوا (العَدَاةُ): (عَدَايَا) لما قابلوه بـ (العشَايَا)»^(٢).

وبتتبع اللفظة في كتب السنة نقف على أنهم قالوه كذلك للمناسبة حيث وردت مقرونة بما يؤهلها للازدواج في غير موضع^(٣).

(١) رواه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢/ ٤٢)، وينظر أيضًا: «مصنف ابن أبي شيبة»

(٦/ ٤٣٥) ت الحوت، و«الأموال لابن زنجويه» (١/ ٢٠٧).

(٢) «غريب الحديث - ابن قتيبة» (٢/ ٤٣).

(٣) جاء في كتاب «الخراج ليحيى بن آدم» (ص ١٦٠): «وَقَالَ شَرِيكٌ: " إِنَّمَا الخُرَاجُ عَلَى

الَّذِي فِي أرضِهِ بِمَنْزِلَةِ الإِجَارَةِ"، قَالَ يَحْيَى: فَلَعَلَّهُ يَعْنِي لِأَنَّ عُمَرَ مَسَحَ عَلَيْهِمْ كُلَّ عَامٍ أَوْ غَامِرٍ يَقْدِرُ عَلَى زَرْعِهِ، عَمِلَهُ صَاحِبُهُ، أَوْ تَرَكَهُ، فَعَلَيْهِ خَرَاجُهُ»، وفي كتاب «مصنف ابن أبي شيبة» (٦/ ٤٣٥ ت الحوت): «عَنْ أَبِي عَوْنٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ

نيابة (الواقصة) عن (الموقوصة)

مما ذكره الحريري من أفاظٍ جاءت على المناسبة (الواقصة)^(١) ناسبوا بها القارصة والقامصة؛ وهو مما أورده أصحاب السنن في مسألة قضاء عليّ (كرم الله وجهه) في شأن الجواري الثلاث كما جاء في «تأويل مختلف الحديث»: «وَكَفَّضَائِهِ فِي الْقَارِصَةِ وَالْقَامِصَةِ وَالْوَاقِصَةِ، وَهُنَّ ثَلَاثُ جَوَارٍ، كُنَّ يَلْعَبْنَ، فَرَكِبَتْ إِحْدَاهُنَّ صَاحِبَتَهَا، فَفَرَصَتْهَا الثَّالِثَةُ، فَفَمَصَتْ الْمَرْكُوبَةَ، فَوَقَعَتِ الرَّابِطَةُ، فَوُقِصَتْ عَنْفُهَا»^(٢).

قال الحريري: "ويروى في قضايا عليّ (رضي الله عنه) أنه قضى في القارصة والقامصة والواقصة بالدية أثلاثاً. وتفسيره أن ثلاث جوار ركبت إحداهن الأخرى، فقرصت الثالثة المركوبة فقصت، فسقطت الراكبة؛ ووقصت، فقضى

=

النَّقِيّ قَالَ: وَضَعَ عُمَرُ عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ عَلَى كُلِّ جَرِيْبٍ عَامِرٍ أَوْ غَامِرٍ قَفِيْرًا وَدِرْهَمًا، وَفِي كِتَابِ «الْأَمْوَالِ لِابْنِ زَنْجَوِيَه» (١/ ٢١٢): «فَكَتَبَ عُمَرَانُ إِلَى عَمْرِ إِتِي وَجَدْتُ كُلَّ شَيْءٍ بَلَغَهُ الْمَاءُ، مِنْ عَامِرٍ وَعَامِرٍ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ أَلْفَ أَلْفِ جَرِيْبٍ. فَكَتَبَ عُمَرُ أَنْ أَرْضَ عَلَيْهِ الْخَرَجَ عَلَى كُلِّ جَرِيْبٍ عَامِرٍ أَوْ غَامِرٍ بَلَغَهُ الْمَاءُ، عَمَلُهُ صَاحِبُهُ أَوْ لَمْ يَعْمَلْهُ، دِرْهَمًا وَقَفِيْرًا».

(١) «الوقص بسكون القاف: كسر العنق، يُقال: وقصت عنقه فهى موقوصة، ووقصت بفلان ناقته: أي كسرت عنقه. قال أبو عبيد: ويُقال للرجل إذا كان مائل العنق قصيرها: أوقص، ومن هذا حديث عليّ عليه السلام: أنه قضى في القارصة والقامصة والواقصة بالدية أثلاثاً. وتفسيره: أن ثلاث جوار كن يلعبن، فركبت إحداهن صاحبته فقرصت الثالثة المركوبة فقصت، فسقطت الراكبة، فوقصت عنقها، فجعل عليّ عليه (رضي الله عنه) على القارصة ثلث الدية» [كشف المشكل من حديث الصحيحين] (٢/ ٣٥٧).

(٢) «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٣٩).

لَلَّتِي وَوَقَصْتُ، أَيِ ائْدَقِ عُنُقَهَا بِئُثْنِي الدِّيَةِ عَلَى صَاحِبَتَيْهَا، وَأَسْقَطِ التُّلُثَ بِاشْتِرَاكِ فَعْلَهَا فِيمَا أَفْضَى إِلَيَّ وَقَصَّهَا، وَالْوَاقِصَةَ هَهُنَا، بِمَعْنَى الْمَوْقُوصَةِ^(١).

وقد جاءت الصياغة للفظة بزنة اسم المفعول على الأصل والقياس فيما حكاه الشافعي مخالفة لما حكم به علي (كرم الله وجهه)، كما في كتاب الأم؛ قال الشافعي: «وَيَزْعُمُونَ أَنْ لَيْسَ عَلَى الْمَوْقُوصَةِ شَيْءٌ وَأَنَّ دَيْتَهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ»^(٢). وذلك عقب روايته للنص بالصيغة الواردة، وهي محلّ الشاهد.

وكذا فيما نقله عنه ابن الأثير؛ قال: «قال الشافعي: وليسوا يقولون بهذا، ويزعمون أن ليس على الموقوصة شيء، وأن ديتها على القارصة، أورده فيما ألزم العراقيين في خلاف علي»^(٣).

(١) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص ٦٢).

(٢) «الأم» للإمام الشافعي (٧/ ١٨٦ ط الفكر).

(٣) «الشافعي في شرح مسند الشافعي» (٥/ ٢٢٩).

الفصل الثامن: التناوب في الاعراب

ما حكاه سيبويه من قولهم: وَيَحُّ لَه وَتَبُّ، وَتَبًّا لَكَ وَوَيْحًا

مِمَّا غَيْرٌ لِلأَزْدَوَاجِ مَشَاكِلَةٌ وَتَنَاسُبًا قَوْلُهُمْ: وَيَحُّ لَه وَتَبُّ، وَتَبًّا لَكَ وَوَيْحًا. ويشهد لذلك أنه من باب المشاكلة أنه متى أُفْرِدَ أَيُّ مِنَ اللَّفْظَتَيْنِ، أُجْرِيَ عَلَى الْقِيَاسِ وَالْقَاعِدَةِ، فَالْغَالِبُ عِنْدَ الْإِسْتِقْلَالِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يِعَامَلَ بِحَالَتِهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَأْتِيَ (تَبُّ) عَلَى النَّصْبِ هَكَذَا، وَ«وَيْحٌ» عَلَى الرَّفْعِ^(١).

وقد حكا سيبويه اللفظتين عند مراعاة التشاكل والمناسبة بينهما إذا اقترنتا وعده مِمَّا اسْتَكْرَهَ النَّحْوِيُّونَ، وَحَكَمَ بِقَبْحِهِ؛ لَوْضَعِ الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتِ الْعَرَبُ، وَعَنُونَ لَهُ بِ «بَابٍ مِنْهُ اسْتَكْرَهَ النَّحْوِيُّونَ، وَهُوَ قَبِيحٌ»، وَقَالَ فِيهِ: «فَوَضَعُوا الْكَلَامَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتِ الْعَرَبُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: «وَيْحٌ لَه وَتَبُّ»، وَ«تَبًّا لَكَ وَوَيْحًا». فَجَعَلُوا (النَّبُّ) بِمَنْزِلَةِ (الْوَيْحِ)، وَجَعَلُوا (وَيْحٌ) بِمَنْزِلَةِ (النَّبُّ)، فَوَضَعُوا كُلًّا وَاحِدًا مِنْهُمَا عَلَى غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ»^(٢).

فالأصل في (تَبًّا) النَّصْبُ عِنْدَ الْإِسْتِقْلَالِ عَنِ (وَيْحِ) لِاسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْخَبْرِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي حُذِفَ فِعْلُهَا وَبَقِيَ الْمَصْدَرُ مَنْصُوبًا لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ؛ فَيَقُولُونَ: (تَبًّا).

والأصل في (وَيْحٌ) الرَّفْعُ عِنْدَ الْإِسْتِقْلَالِ عَنِ (تَبًّا) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ (لَكَ) الَّذِي لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ فِي الْكَلَامِ؛ فَيَقُولُونَ: (وَيْحٌ لَكَ).

وفي حال تلاقيهما والاقتران بينهما؛ فعند الابتداء بـ (تَبًّا) بِتَقْدِيمِهِ مَنْصُوبًا ثُمَّ يَنْتَلُوهُ (وَيْحٌ)، وَالْأَصْلُ فِيهِ عِنْدَ الْإِسْتِقْلَالِ عَنِ (تَبًّا) الرَّفْعُ، فَإِنَّهُمْ يَنْصُبُونَ (وَيْحًا)؛ لِلْمُنَاسَبَةِ وَمِرَاعَاةِ التَّشَاكُلِ، فَيَقُولُونَ: (تَبًّا لَه وَوَيْحًا)، وَيُخْرِجُ عَلَى النَّصْبِ بِالْفِعْلِ.

(١) ينظر: «ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي» (٣/١٣٦٢، ١٣٦١).

(٢) «الكتاب لسيبويه» (١/٣٣٤).

قال السيرافي: «وإذا قدمت المنصوب ثم جئت بما يرفعونه، فقلت: (تَبًّا له وويحًا)، فإنهم ينصبونه على الفعل حملاً على تَبًّا»^(١).

إلا أن سيبويه - مع حكايته لذلك عنهم وذكره تعليقه بأن جعلوا (الويح) بمنزلة (التب) - حكم عليه بالقبح^(٢).

قال سيبويه: «ولا بُدَّ لـ (ويح) مع قبحها من أن تُحمَلَ على (تب)؛ لأتيا إذا ابتدأت لم يجرُ حتى يُبْنَى عليها كلامٌ، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قُبْحها»^(٣).

وقد حكى السيرافي عدم مخالفة سيبويه لهم في تلك المشاكلة والحالة هذه إلا أنه حكم بقبحه.

قال السيرافي: «وسيبويه لا يخالفهم في ذلك؛ إلا أنه استقبحه»^(٤). وكلامه في كتابه يؤيده^(٥).

فإذا قدم (ويح)، والأصل رفعه ثم تلاه (تَبًّا)، والأصل فيه عند الاستقلال النصب؛ فإجراؤه على الأصل هو الأحسن عند سيبويه، يوجه ذلك بعدم قبوله في العربية ذلك؛ لأنَّ (تَبًّا) متى نصبت فهي مستغنية عن الإخبار بـ(لك)

قال سيبويه: «فإذا قلت: (ويح له) ثم ألقيتها (التب)، فإنَّ النَّصْبَ فيه أحسن؛ لأنَّ (تَبًّا) إذا نصبتْها؛ فهي مستغنية عن لك، فإنما قَطَعْتها من أوَّل الكلام كأنك قلت: (وتبًّا لك)، فأجريتْها على ما أجرَتْها العرب»^(٦).

(١) «شرح كتاب سيبويه للسيرافي» (٢/ ٢٢٥).

(٢) «الكتاب لسيبويه» (١/ ٣٣٤).

(٣) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٤) «شرح كتاب سيبويه للسيرافي» (٢/ ٢٢٥).

(٥) «الكتاب لسيبويه» (١/ ٣٣٤).

(٦) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

ثم حكى ما خالفوا فيه ذلك فرفعوا (تبّ) على إثر (ويح) ينزلونها منزلتها مع عدم التشابه بينهما في الافتقار إلى الإخبار إذ (تب) تستغني عن الإخبار بـ (لك)؛ و (ويح) مفتقرة إليه.

قال سيبويه: «فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة (ويح). ولا تشبهها؛ لأنّ (تبّاً) تستغني عن لك ولا تستغني (ويح) عنها»^(١).

إلى أن قال: «ولا يختلف النحويون في نصب (التب)؛ إذا قلت: (ويح له وتباً له). فهذا يدلّك على أنّ النصب في (تب) فيما ذكرنا أحسن، لأنّ له لم يعمل في (التب)».

قلت: ولا مسوغ حينئذٍ لرفعهم (تب) على إثر (ويح)؛ إلا اعتماد المشاكلة والتناسب؛ لاتفاقهم على كونه مخالفاً القياس في التركيب.

ونقل صاحب اللسان عن ابن بريّ قوله: ويقوّيه عندي قول سيبويه: (تبّاً له وويحاً)؛ و (ويح له وتب)، وليس فيه معنى الترحم لأنّ الثب: الخسار^(٢).

ويؤيده ما حكاه أبو حيان الأندلسي عن ابن أبي الربيع من قوله: وإن عطفت (تبّاً) على (ويح)، فكحاله قبل العطف، ويكون عطف جملة فعلية على جملة اسمية^(٣).

وهذا يعد من دقائق المسائل وشواهد قوة الملاحظة عند سيبويه وقدرته الفائقة على مدارسة كلام العرب وتتبع التراكيب إحصائياً؛ وإلا ما تسنى له معرفة أنّ ما وضعه النحاة في تركيب ما مستكراً؛ وليس في موضعه. كما يدلّ عنده على نزعة المقارنة بين ما يقوله النحاة وما تقوله العرب^(٤).

(١) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٢) ينظر: «لسان العرب» (١١ / ٧٤٠).

(٣) ينظر: «ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي» (٣ / ١٣٦٢).

(٤) ينظر: «قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه» للباحث إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة (ص ١٢٤) رسالة دكتوراه، بقسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس.

الفصل التاسع: تغيير الوزن

المبحث الاول: تغيير (فعل) إلى (فعل)

قولهم (نجس) بكسر فسكون مناسبة لـ (رجس) وقياسه (نجس)

مما حكاه الحريري في المناسبة قولهم: «رَجَسَ نَجَسًا».

والأصل أن يقال فيه: (نَجَس) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ

نَجَسٌ﴾^(١).

وهو مصدر قولك: نَجَسَ الشيءُ يَنْجَسُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نَجَسًا فهو نَجِسٌ كَقَدَّرَ يَقْدُرُ قَدْرًا فهو قَدْرٌ، وهو ضد النظافة. جُعِلُوا نفس النجاسة، كأنهم النجاسة بعينها مبالغة في وصفهم بها، أو على تأويل حذف المضاف، أي: نوى نجس، وكلا الوجهين حسن شائع في كلام القوم^(٢).

قال الحريري: «وَقَالُوا أَيضًا: هُوَ رَجَسٌ نَجَسٌ، فَإِنْ أَفْرَدُوا لَفْظَةَ (نَجَس) رَدَوْهَا إِلَى أَصْلِهَا؛ فَقَالُوا: نَجَسٌ»^(٣). ثم ذكر الآية: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾.

وقد نص الفراء على الإتيان والمشاكله فيه؛ فقال: «تَكَادَ الْعَرَبُ تَقُولُ:

نَجَسٌ إِلَّا وَقَبْلَهَا رَجَسٌ. فَإِذَا أَفْرَدُوا قَالُوا: نَجَسٌ لَا غَيْرَ»^(٤).

ونقل الهمذاني عن الفراء في ذلك أنه لون تخفيف لفظي في الكلمة، كما

خففوا (كَبِد) على (كَبِدٍ)؛ قال: «قال الفراء: إذا قالوه مع الرَّجَسِ أَتَّبِعُوهُ إِيَّاهُ؛

فَقَالُوا: رَجَسٌ نَجَسٌ، وَهُوَ تَخْفِيفٌ نَجَسٍ كَكَبِدٍ فِي كَبِدٍ»^(٥).

(١) من الآية (٢٨) سورة التوبة.

(٢) ينظر: «الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد» (٣/ ٢٥٢).

(٣) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص ٦١).

(٤) «معاني القرآن للفراء» (١/ ٤٣٠).

(٥) ينظر: «الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد» (٣/ ٢٥٢).

قال الزجاج : «يقال لكل مُسْتَفْذِرٍ نَجَسٌ، فإذا ذكرتِ الرَّجْسَ قلتَ: هو رَجْسٌ نَجَسٌ»^(١).

وقال النحاس: «فإذا قلت: (رَجْسٌ نَجَسٌ) كسرت الراء والنون وأسكنت الجيم»^(٢).

وحكى أبو إسحاق ابن قرقول (ت ٥٦٩هـ) أنّ الكسائي جَوَزَ اللفظتين فيهما، وغيره قال بالمناسبة.

قال ابن قرقول: «ويقال: (رَجْسٌ نَجَسٌ)، (وثوب) (نَجَسٌ) و(نَجَسٌ) وكذلك في التثنية والجمع، والذكر والأنثى. أعني نجسًا، قاله الكسائي. وقال غيرُه: إنما يقال بفتحهما ما لم يتبع الرجس»^(٣).

(١) «معاني القرآن وإعرايه للزجاج» (٢ / ٤٤١) .

(٢) «معاني القرآن للنحاس» (٣ / ١٩٥) .

(٣) «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» (٤ / ١٢٥ ، ١٢٦) .

المبحث الثاني: ضم عين (فَعَلَ) الماضي وحقه الفتح

قولهم: "ما حدث وما قدم" والقياس: (حدث)

مِمَّا جَاءَ عَلَى الْمَشَاكِلَةِ قَوْلُهُمْ: "مَا حَدَّثَ وَمَا قَدَّمَ" وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ: (حَدَّثَ) بَزْنَةٍ (فَعَلَ) وَمُضَارَعَهُ (يَفْعَلُ) مِنْ بَابِ (نَصَرَ يَنْصُرُ)؛ فَيُقَالُ: حَدَّثَ يَحْدُثُ حُدُوثًا وَحَدَّثَانًا^(١).

قال الهروي: «(وتقول: أخذ ما قدم وما حدث)، بضم الدال فيهما: أي أصابه من الهمّ والغمّ، أو القلق، أو الغيظ، أو الحيرة، أو الخوف، أو نحو ذلك ما تقدم منه وما تأخر، أي: ما قد طال عهده منه؛ وعرف، وما قد طرأ؛ ووجد بعد أن لم يكن، ومستقبلهما: (يقدم ويحدث)، بضمّ الدال أيضًا، ومصدرهما (قدم) بكسر القاف وفتح الدال، و(حدثان) بكسر الحاء وسكون الدال، و(حادثة) بفتحهما، واسم الفاعل منهما (قديم وحديث)، على (فعليل)»^(٢).

ومن ضمّ الدال من (حدث) في غير مناسبة اللفظ؛ فقد أخطأ.

قال الهروي: «وإذا أفردت (حدث)، ونطقت به وحده-؛ فقلت: حدث الشيء، كانت الدال منه مفتوحة لا غير، فإذا قرنته مع (قدم)؛ فقلت: (قدم؛ وحدث)، ضمنت الدال منه على طريق الإتيان والمزاوجة»^(٣).

وقال الحريري: «وَيَقُولُونَ: قد حدث أمر، فيضمون الدال من (حدث) مقايسة على ضمّها في قولهم: (أخذه ما حدث وما قدم)، فيحرفون بنية الكَلِمَةِ المقولة، ويخطئون في المقايسة المعقولة، لأنّ أصل بنية هذه الكَلِمَةِ (حدث) على وزن (فعل)، فتح العين»^(٤).

(١) «لسان العرب» (٢/ ١٣١).

(٢) «إسفار الفصيح» (٢/ ٩٢١).

(٣) المرجع السابق (٢/ ٩٢١، ٩٢٢).

(٤) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص ٦١).

وقد نقل الحريري ما أنشده إياه بعض أدباء خُرَاسَانَ لأبي الفُتْح البستي:

جَزَعْتُ مِنْ أَمْرِ فُظْيِعٍ قَدْ حَدَثَ

أَبُو تَمِيمٍ وَهُوَ شَيْخٌ لَا حَدَثَ

قَدْ حَبَسَ الْأَصْلَعَ فِي بَيْتِ الْحَدَثِ^(١).

وقد علل الحريري ما ورد من ضمّ الدال فيه إذا ما قرن بـ (قُدْم) خاصة للمناسبة؛ فقال: «وإنّما ضمت الدال من "حدث" حين قرن بـ "قدم"؛ لأجل المُجَاوِزَةِ والمحافظة على الموازنة، فإذا أفردت لَفْظَةَ "حدث" زالَ السَّبَبُ الَّذِي أوجب ضمّ دالها في الازدواج، وَوَجِبَ أَنْ تُرَدَّ إِلَى أَصْلِ حَرَكَتِهَا؛ وَأَوْلِيَّةٌ صِيغَتِهَا»^(٢).

ثم ذكر نظير ذلك من ألفاظ في العربية، نطقت العَرَبُ بها، فغيرت مبانيها؛ لأجل الازدواج، وأعادتها إلى أصولها عند الإنفراد، كـ (الغدايا والعشايا)؛ إذا قرنوا بينهما، فإن أفردوا (الغدايا)، ردوها إلى الأصل والقياس^(٣).

(١) الأبيات «لأبي الفُتْح البستي». ديوانه ٢٣٣، و«درة الغواص في أوهام الخواص»

(ص ٦١)، «شرح مقامات الحريري» (٣/ ٣٤٣)، «شرح درة الغواص للشهاب

الخفاجي» (ص ٢٢٥)، وبلا نسبة . «أخلاق الوزيرين = مثالب الوزيرين» (ص ٢٢٩).

(٢) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص ٦١).

(٣) ينظر: المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

الفصل العاشر: التَّأَوُّبُ بَيْنَ الضَّمَائِرِ

المبحث الأول: إحلالهم نون النَّسْوَةِ محلَّ واو الجماعة

(وَرَبِّ الشَّاطِئِينَ وَمَا أَضْلَلْنَا)

جاء في الدعاء المأثور: (اللهم ربَّ السموات وما أظللن، وربَّ الأرضين وما أقللن، وربَّ الشياطين وما أضللن)^(١). وكان قياس (أضللن) أن يكون في غير الدعاء بالواو؛ لأنَّ الضمير يعود على الشياطين؛ بخلاف الضمير في المواطنين قبله؛ فأحدهما يعود إلى السموات، والثاني يعود للأرض، فنون النَّسْوَةِ قياس فيهما، فخالف القياس في الوطن الثالث؛ ليشارك به المواطنين قبله.

نص على ذلك ابن مالك؛ فقال: «وفي بعض الأحاديث المأثورة (اللهم ربَّ السموات وما أظللن، وربَّ الأرضين وما أقللن، وربَّ الشياطين وما أضللن) أراد: ومن أضلوا، لكنَّ إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو. كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال في قوله -صلى الله عليه وسلم- "لا تَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ"»^(٢).

وتعرض له في موطن آخر فخرجه على قصد المشاكلة فيه مع التنبيه على أنه كثير في العربية، وذكر شيئاً من نظائره التي أوردتها في هذا البحث؛ فقال: «واللائق بضمير الشياطين أن يكون (واوًا)، فجعل نونًا قصدًا للمشاكلة،

(١) التخريج: خرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص ٣٦٧) ما يقول إذا رأى قرية يريد دخولها ح (٥٤٣)، و«السنن الكبرى ط الرسالة» (٨/ ١١٧) الدعاء عند رؤية القرية التي يريد دخولها ح (٨٧٧٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٥٠) «بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْقَرْيَةِ اللَّوَاتِي يُرِيدُ الْمَرْءُ دُخُولَهَا»، والحاكم في «المستدرک على الصحيحين - ط العلمية» (٢/ ١١٠) ح (٢٤٨٨).

(٢) «شرح التسهيل لابن مالك» (١/ ١٣٠).

والخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير، ومنه «لا دريت ولا تليت»^(١) ،
و«أخذه ما قدّم وما حدّث»^(٢) ، والأصل: (تلوت)، و(حدّث). ونظائر ذلك
كثيرة»^(٣).

وتابعه ناظر الجيش؛ فقال: «أراد: (ومن أضلوا)؛ لكن إرادة التشاكل
حملت على إيقاع النون موقع الواو»^(٤).

وقد نص الدماميني على أن هذا ممّا سوغه طلب التشاكل، قال: 'الفقياس
أن يقال: (وربّ الشياطين ومن أضلوا)؛ لكن تقدم عليه (أظْلَلَنَّ)، و(أَقْلَلَنَّ)،
فطلبت المشاكلة بين ذلك وبينهما ، فأتى به على صيغتهما، فقيل: «وما
أَضْلَلَنَّ». فطلب المشاكلة والمناسبة اللفظية هو الذي أوقع (أَضْلَلَنَّ) موقع
(أَضْلُوا)»^(٥).

وقال ابن فرحون: «واللائقُ بضمير (الشياطين) أن يكون (واوًا)؛ فجعل
نونا قَصْدًا للمُشَاكَلَة. والخروجُ عن الأصل لقصد المشاكلة كثير»^(٦)، وقد ذكر
شيئا من نظائره^(٧).

وأبان عن سبب العُدول عن الظاهر هنا بأنه قصد تحصيل التشاكل
للمتجاورين^(٨).

(١) في هذا البحث ص ٣٤ : ٣٨

(٢) في هذا البحث ص ٦٦ ، ٦٧

(٣) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (ص ١٣٢).

(٤) «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١ / ٤٧٤).

(٥) «شرح التسهيل أو تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - ق ١» (٢ / ٤٤ ، ٤٥).

(٦) «العدة في إعراب العمدة» (٢ / ٤٥٥ ، ٤٥٦).

(٧) ينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٢ / ٤٥٥ ، ٤٥٦).

(٨) ينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٢ / ٤٥٥).

كما نبّه على المشاكلة فيه السيوطي في الهمع؛ قال: «وَقَدْ تَأْتِي النُّونَ مَوْضِعَ الْوَاوِ لِلْمَشَاكَلَةِ»^(١).

وقال في موطن آخر: «رَبِّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أُضْلَنَ)، وَكَانَ الْقِيَاسُ: (أُضْلُوا)، فَأَتَى بِضَمِيرٍ مُؤَنَّثٍ لِمُنَاسِبَتِهِ (أُضْلَنَ)»^(٢).

المبحث الثاني: تنزيلهم من لا يعقل منزلة من يعقل بإحلال ضميره محل ضمير الأول جمعهم من لا يعقل بالهاء والنون (هَنَّ لَهُنَّ .. عَلَيْهِنَّ ... أَهْلَهُنَّ) الحديث في صحيح البخاري: «هُنَّ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ»^(٣).

وقد خرج القاضي عياض الرواية هذه على المواضع والأقطار المذكورة قبل، والمعنى أنّ هذه المواقيت لهذه الأقطار والمراد أهلها. وأما قوله: " فهنَّ لهنَّ

(١) ينظر: «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» (١/ ٢٣٣).

(٢) المرجع السابق (٣/ ٢٩٠).

(٣) الحديث عند البخاري وغيره ولفظ البخاري بسنده إلى سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ تَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَمَ، هُنَّ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ» وللحديث روايات غير هذه ذكر ذلك القاضي عياض قال في إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٤/ ١٧٢): «كذا جاءت به الرواية في الصحيحين وغيرهما عند أكثر الرواة، وعند بعض رواة مسلم والبخاري: " فهنَّ لهم "، وكذا رواه أبو داود وغيره، وهذا الوجه. وكذا ذكره مسلم في رواية ابن أبي شيبه؛ لأنه ضمير أهل هذه المواضع المذكورة»، وقال: القسطلاني في شرحه: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (٣/ ١٠٠): «ولأبي ذر: هن لهم بضمير المذكورين وهو واضح». [ينظر: «صحيح البخاري» كتاب الحج: بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ح (١٥٢٤) (٢/ ١٣٤)، «مسند الدارمي - ت الزهراني» (١/ ٥٨١)، «مستخرج أبي عوانة» (٢/ ٤٢٨ ط المعرفة)].

" فجمع من لا يعقل بالهاء والنون، فإن العرب تستعمل ذلك، وأكثر ما تستعمله فيما دون العشرة، ويجمع ما جاوز العشرة بالهاء^(١) .

وقد تعرض ابن مالك للرواية هذه في حديثه عن عود الضمير على جمع ما لا يعقل؛ فقال: «ومنها قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في باب المواقيت (هنّ لهنّ، ولمن أتى عليهنّ .. من غير أهلهنّ). قلت (ابن مالك): الضمير الأول والضمير الثالث والضمير الرابع عائدة على المواقيت، فلا إشكال فيهنّ؛ لأن كل ضمير عائد على جمع ما لا يعقل، فالتعبير عنه في الرفع والاتصال بنحو: (فعلتُ وفعلن)، وفي الرفع والانفصال، بنحو: (هي وهنّ)، وفي النصب والجر بنحو: (عرفتها وعرفتهنّ)؛ إلا أنّ (فعلن)، و(هنّ)، و(عرفتهنّ) أولى بالعدد القليل، و(فعلتُ)، و(هي)، و(عرفتها) أولى بالعدد الكثير، فلذلك يقال: الأجداع انكسرن، وهنّ منكسرات وعرفتهنّ؛ لأنّ (الأجداع) جمع قلة. ويقال: الجدوع انكسرت، وهي منكسرة، وعرفتھا؛ لأنّ (الجدوع) جمع كثرة. هذا على الأفصح. والعكس جائز.

وبالأفصح جاء قوله: "هن * ولمن أتى عليهن من غير أهلهنّ".

ولوجاء بغير الأفصح لكان: هي * ولمن أتى عليها عن غير أهلها.

وبالأفصح أيضاً جاء القرآن، أعني قوله تعالى ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكََ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢). فقيل: (منها) في ضمير (أثني عشر)، و(فيهن) في ضمير (أربعة).

(١) ينظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٤ / ١٧٢).

(٢) من (٣٦) سورة التوبة.

وأما الضمير في قوله (لهنّ)، فكان حقه أن يكون هاءً وميمًا، فيقال: "هنّ لهم" لأنّ المراد أهل المواقيت. فاللائق بهم ضمير الجمع المذكر، ولكنّه أنث باعتبار الفرق والزمر والجماعات»^(١).

وقد نصّ ابن مالك على التناسب فيه صراحة؛ فقال: «وسبب العدول عن الظاهر؛ تحصيل التشاكل للمتجاوزين»^(٢).

ثم ضرب ابن مالك أمثلة بنظائره في التناسب؛ فقال: «ومنه (لا دريت ولا تليت)، و(أخذه ما قدّم وما حدّث) والأصل: (تلوت)، و(حدّث). ونظائر ذلك كثيرة»^(٣).

وكل ذلك تمت دراسته في هذا البحث بالتفصيل كلّ في مواضعه. وجاءت عبارة ابن العطار بتخريج الرواية على إرادة الأقطار والبلدان؛ والمقصود أهلها بقرينة بعض الروايات التي صرحت بالأهل؛ فقال: «وأما قوله - صلى الله عليه وسلم -: "هُنَّ لَهُنَّ": الضمير في "هنّ لهنّ" عائد إلى المواضع والأقطار المذكورات، وهي: المدينة، والشّام، واليمن، ونجد؛ أي: هذه المواقيت لهذه الأقطار، والمراد: أهلها. وقد ورد ذكر الأهل في بعض الروايات، وحذفه من باب حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه»^(٤).

قلت: وفي قول ابن العطار تكلف تحميل الضمير بمعنى يقصد غيره، وهذا بعد يعنى عنه القول بالتناسب والمشكلة.

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (ص ١٣١، ١٣٢).

(٢) المرجع السابق (ص ١٣٢).

(٣) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٤) «العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام لابن العطار» (٢/ ٩٣٩).

وقد تعرض لذلك بدر الدين العيني في شرحه على الحديث لمخالفته القياس دون تعرض لتخريج بعينه؛ فقال: «وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ: (هَنَّ لَهُمْ)؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْأَهْلَ، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ فِي (الصَّحِيحِ)»^(١).

ثم نقل كلاماً للقرطبي في هذا الشأن؛ فقال: «وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: هَنَّ: ضَمِيرُ جَمَاعَةٍ مَوْثِقِ الْعَاقِلِ فِي الْأَصْلِ، وَقَدْ يُعَادُ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ فِي الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا، فَإِذَا جَاوَزَهَا قَالُوهُ بِهَاءِ الْمُؤَنَّثِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(٢). ثُمَّ قَالَ: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ﴾^(٣). أَي: مِنَ الْإِثْنِي عَشَرَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٤). أَي: فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، وَقَدْ قِيلَ: فِي الْجَمِيعِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ شَادٌّ»^(٥).

أما السيوطي فكان في المسألة ذا طابع خاص، حيث تعددت طرق تناوله للمسألة في جو تصانيفه، فقد نقل ابتداءً عن جمال الدين بن هشام التخريجين للحديث؛ فقال: «وسئل الشيخ جمال الدين بن هشام عن هذا الحديث، فقال: الجواب من وجهين: **أحدهما**: أن الأصل (هَنَّ لَهُمْ)، وإثما عدل عن ضمير المذكورين إلى ضمير المؤنثات لقصد التناسب. **والثاني**: أنه على حذف مضاف أي: (هَنَّ لِأَهْلِهِنَّ)، أي هذه المواقيت لأهل هذه البلدان، يدل على ذلك قوله: (ولمن أتى عليهن من غير أهلهن)، فصرح بالأهل ثانيًا، ونظيره في حذف المضاف وهو لفظ (أهل) - ﴿وَسَكَّلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٦)»^(٧).

(١) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٩/ ١٤٠).

(٢) من الآية (٣٦) سورة التوبة.

(٣) من الآية (٣٦) سورة التوبة.

(٤) من الآية (٣٦) سورة التوبة.

(٥) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٩/ ١٤٠).

(٦) من الآية (٨٢) سورة يوسف.

(٧) «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد - ت القضاة» (٢/ ٣٠).

وفي الهمع نجد أن كلامه يحتمل قوله فيه بالتناسب والمشاكلة؛ فلم يحوجه التخريج على هذا الوجه إلى ذكر تقدير إضافة محذوفة.

قال: « وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْمَوَاقِيتِ فِي الصَّحِيحِ (هَنَّ لَهَنَّ) وَالْقِيَاسُ (لَهُمْ) بَعُودُهُ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُمْ »^(١).

ثم جاءت عبارته في التوشيح تجمع بين الرأيين، فجعل المقصود الأهل ونص على حذف مضاف ثم جعل المحسن لذلك المزوجة والتناسب والمشاكلة. قال: «(هَنَّ لَهَنَّ) أَي: الْمَوَاقِيتِ الْمَذْكُورَةَ لِلْبِلَادِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، أَي: لِأَهْلِهَا فَصَحَّ التَّأْنِيثُ وَحَسَنَهُ لِمِزْوَاجَةِ "هَنَّ" »^(٢).

كما نقل شهاب الدين القسطلاني الخلاف فيه بين ابن مالك وغيره؛ فقال: «وكان مقتضى الظاهر أن يكون (لهم) بضمير المذكورين. فأجاب ابن مالك بأنه عدل إلى ضمير المؤنثات لقصد التشاكل، وكأنته يقول ناب ضمير عن ضمير بالقرينة لطلب التشاكل. وأجاب غيره بأنه على حذف مضاف، أي (هَنَّ لِأَهْلِهَا)، أي هذه المواقيت لأهل هذه البلدان، بدليل قوله في حديث آخر: (هَنَّ لِهُنَّ وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ)، فصرح بالأهل ثانيًا»^(٣).

(١) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» (٣/ ٢٩٠).

(٢) «التوشيح شرح الجامع الصحيح» (٣/ ١٢٢١).

(٣) «شرح القسطلاني إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (٣/ ١٠٠).

الفصل الحادي عشر: تصرفهم في الإعراب والبناء

إعراب ما حقه البناء

(أنفق بلالاً) وحقه البناء على الضم لأنه منادى علم

جاء ذلك في قوله -صلى الله عليه وسلم- فيما رواه البزار من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (أنفق بلالاً؛ ولا تخش من ذي العرش إقللاً)^(١)، ويروى في أكثر كتب السنة: (أنفق بلال، ولا تخش من ذي العرش إقللاً). بيناء المنادى (بلال) على الضم؛ لكونه علمًا منادى، وعلى هذه الرواية؛ فلا شاهد فيه؛ إلا أن بعض شراحه نصوا على مراعاة السجع فيه من وجهين :

الأول: بأن يوقف على (إقللاً) بغير ألف.

الثاني: تنوين (بلال) ونصبه والوقف عليه بالألف ليناسب (إقللاً).

ونقل ذلك السيوطي عن الطيبي؛ قال: «قال الطيبي: الذي يقتضيه مراعاة السجع، أن يوقف على (إقللاً)، بغير ألف، وإن كتب بالألف، أو يغير إلى (بلالاً) ليزدوجا»^(٢).

وقال السيوطي في الهمع: «(أنفق بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقللاً) نون المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقللاً»^(٣).

(١) الحديث أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار (١٧/ ٢٢٧)، والطبراني في المعجم الكبير للطبراني (١/ ٣٤٢) وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على بلال، فأخرج له صبراً من تمر، فقال: «ما هذا يا بلال؟» قال: أدخرته لك يا رسول الله، قال: «أما تخشى أن يجعل لك بخاراً في نار جهنم، أنفق بلال، ولا تخش من ذي العرش إقللاً». والرواية في ذلك كله بالرفع في (بلال) والنصب في (إقللاً) على الأصل والقياس فيه، وعليها فلا شاهد، ورواية النصب (بلالاً) وقفت عليها في «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» (٤/ ٤٩٢) ونص عليها محققو المطالب العالية محققاً (١٣/ ٢٧٣) بأنها في أصل المخطوط.

(٢) «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد - ت القضاة» (٣/ ٧١).

(٣) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» (٣/ ٢٩٠).

الفصل الثاني عشر: الفكّ والإدغام

فَكُّهُمْ مَا حَقَّهٗ أَنْ يُدْعَمَ

في الحديث: (الأدب) بالفكّ وحقه قياساً (الأدب) بالإدغام

في الحديث: «لَيْتَ شِعْرِي؛ أَيَتَكُنُّ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَدَبِيَّ. تَتَبَّحُهَا كِلَابُ الْحَوَاطِبِ»^(١).

والأدبُ - بالإدغام وهو القياس - من الإبلِ بمنزلة الأزبِّ، وهو الكثير الشعر^(٢).

وقال الصنعاني: وبإظهار التضعيف جاء الحديث^(٣).

ونصّ ابن مالك على أنّه فكّ فيه الإدغام من قبيل التناسب والمشكلة، حيث يُسوّغ التناسب لكلماتٍ غير مالها من حُكم ووزن^(٤).

ونصّ الفارضي على أنّ الحديث قد حصل فيه الفكّ للتناسب؛ قال: «وقد يكون الفكّ للتناسب؛ كحديث: "أَيَّتُكُنُّ صَاحِبَةَ الْجَمَلِ الْأَدَبِيَّ؟ تَتَبَّحُهَا كِلَابُ الْحَوَاطِبِ"»^(٥).

(١) الحديث أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار: (١١ / ٧٣)، وينظر: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (٧ / ٢٣٤)، و«شرح مشكل الآثار»: (١٤ / ٢٦٥)، «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٢ / ٩٦)، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧ / ٥٣٨) بلفظ: «أَيَّتُكُنُّ صَاحِبَةَ الْجَمَلِ الْأَدَبِيَّ، يُقْتَلُ حَوْلَهَا قَتْلَى كَثِيرَةً» فلا شاهد فيه على تلك الرواية «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٢ / ٩٦).

(٢) «التكملة والذيل والصلة للصغاني»: (١ / ١٢١)، و«همع الهوامع»: (٣ / ٢٩٠).

(٣) «التكملة والذيل والصلة للصغاني»: (١ / ١٢١).

(٤) «شرح التسهيل لابن مالك»: (١ / ١٢٩)، و«التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٢ / ١٥٨)

(٥) «شرح الفارضي على ألفية ابن مالك»: (٤ / ٤٨٧).

الخاتمة

الحمد لله بدأً وانتهاءً وصلاةً وسلاماً على من ختم الله به الأنبياء... وبعد، فقد طوفت بنا الدراسة في حقول المأثورات العربية؛ والنقولات اللغوية النحوية والصرفية، في محيط محسن لفظي، اعتمده العرب، وهو الازدواج، فخالفوا لأجله ما انتظم عليه نظائره، ولم يكن ذلك في موطن أو في موطنين؛ ليعد لون خروج عن قاعدة معينة؛ بل تعددت مواطنه، واختلفت ألوانه فمر على كثير من قواعد العربية؛ ليخرج اللفظ مراعاة لهذا التحسين عن تلكم القواعد. كما أنّ النحاة في دراستهم لهذه الألفاظ والأساليب التي امتزجت به عللوا به صراحة في كل موطن أعيانهم أن يجدوا له تخريجاً أو تأويلاً. وكعادتهم فيما هو حاله كذلك تختلف كلمتهم فهم بين قابلٍ للظاهرة المعنية بالدراسة معتمدٍ لها مستندٍ إليها في كل موطن كان هذا حاله؛ وبين مؤؤلٍ ومخرَجٍ لتلك المخالفة للقاعدة على وجه من الوجوه استئاغته العربية، وانتظمت عليه النظائر فيها.

وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

[١] الوقوف على عدد لا يستهان به من أقوال مأثورة منشورة تنتظم تحت ظاهرة الازدواج.

[٢] وضعت تعريفاً للازدواج استلهمته مما عللوا به فيه من أقوال العرب وكذا من محاولاتهم تعليل تلك الأقوال.

[٣] أبانت الدراسة التطور التاريخي لمصطلح الازدواج في مراحل أطوار العربية وتطور مذاهب النحويين ومدارسهم.

[٤] أبانت الدراسة إضافة التعليل والتخريج على تلك الظاهرة (الازدواج) أنها مذهب كوفي تبناه علماء تلك المدرسة واخترقى في تصانيف وأقوال البصريين.

وأخيراً هذا ما يسر الله تعالى لجمعه فإن أكن وفقت فمن فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو زلل أو سهوٍ أو نسيان فمني ومن الشيطان. والله ورسوله منه وبراء.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب المطبوعة

- [١] الإبانة في اللغة العربية- سلّمة بن مُسلم العوّتي الصُّحاري- تحقيق: د. عبد الكريم خليفة - وآخرين- وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان- ط أولى عام ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- [٢] الإتياع - أبو الطيب عبد الواحد بن علي الحلبي اللغوي (ت ٣٥١هـ) - تحقيق: عز الدين التتوخي - مجمع اللغة العربية، دمشق- عام النشر: ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
- [٣] الإتياع والمزاوجة - أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)- تحقيق: كمال مصطفى- مكتبة الخانجي - القاهر / مصر.
- [٤] أخلاق الوزيرين أو مثالب الوزيرين أو أخلاق الصاحب بن عباد وابن العميد- أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت نحو ٤٠٠هـ)- تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي- دار صادر - بيروت، بإذن: المجمع العلمي العربي بدمشق- ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- [٥] أدب الكاتب -أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)- تحقيق: محمد الدالي- مؤسسة الرسالة.
- [٦] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري- أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري (ت ٩٢٣هـ)- المطبعة الكبرى الأميرية بمصر- ط سابعة ١٣٢٣هـ.
- [٧] الأزمنة والأمكنة- أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١هـ)- دار الكتب العلمية، بيروت- ط ١ لسنة ١٤١٧هـ.

- [٨] الأزمنة وتلبية الجاهلية- محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير
بِقَطْرُب (ت ٢٠٦هـ)- تحقيق: د. حاتم صالح الضامن- مؤسسة
الرسالة- ط: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- [٩] إسفار الفصيح- أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي
(ت ٤٣٣هـ)- تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش- عمادة البحث
العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية-
ط: ١ لسنة ١٤٢٠هـ.
- [١٠] أساس البلاغة- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار
الله (ت ٥٣٨هـ)- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان- ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- [١١] أشعار الشعراء الستة الجاهليين . أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن
عيسى الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم (ت ٤٧٦هـ). بلاط
بلاط.
- [١٢] إصلاح المنطق لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق
(ت ٢٤٤هـ)- تحقيق: محمد مرعب- دار إحياء التراث العربي-
ط: الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.
- [١٣] إصلاح غلط المحدثين - أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن
الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ)- تحقيق: د. حاتم
الضامن- مؤسسة الرسالة- ط: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- [١٤] الأضداد- أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن
بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨هـ)-
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- المكتبة العصرية، بيروت - لبنان-
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- [١٥] أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود - جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) - ط أولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- [١٦] الاقتضاب في شرح أدب الكتاب - أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلانيوسي (ت ٥٢١ هـ) - بتحقيق: الأستاذ مصطفى السقا وغيره - مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة - ١٩٩٦ م.
- [١٧] إكمال المعلم بفوائد مسلم - أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي، (ت ٥٤٤ هـ) - تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل - دار الوفاء، مصر - ط أولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- [١٨] الأمثال - زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعه، أبو الخير الهاشمي (ت بعد ٤٠٠ هـ) - دار سعد الدين، دمشق - ط أولى ١٤٢٣ هـ.
- [١٩] البديع في علم العربية - مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) - تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين - جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية - ط أولى، ١٤٢٠ هـ.
- [٢٠] البصائر والذخائر - أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت نحو ٤٠٠ هـ) تحقيق: د/ وداد القاضي - دار صادر - بيروت - ط لسنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- [٢١] تاريخ آداب العرب - للشيخ مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت ١٣٥٦ هـ) - دار الكتاب العربي.
- [٢٢] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - المؤلف: أبو حيان الأندلسي - تحقيق: د. حسن هندراوي - دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وياقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - الرياض - ط أولى، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.

- [٢٣] تصحيح الفصيح وشرحه- أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه (ت ٣٤٧هـ) - تحقيق: د. محمد بدوي المختون- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة] ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- [٢٤] التعليقة على كتاب سيبويه - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل (ت ٣٧٧هـ)- تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)- ط أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- [٢٥] التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية- الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، السنة ١٩٧٣ م- مطبعة دار الكتب، القاهرة.
- [٢٦] التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)- أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)- تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين- مطبعة العاني - بغداد- ط أولى، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- [٢٧] تهذيب اللغة -محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)- تحقيق: محمد عوض مرعب- دار إحياء التراث العربي - بيروت- ط أولى، ٢٠٠١م.
- [٢٨] التوشيح شرح الجامع الصحيح لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)- تحقيق: رضوان جامع رضوان- مكتبة الرشد - الرياض- ط أولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- [٢٩] جمهرة الأمثال- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)- دار الفكر - بيروت.
- [٣٠] حماسة القرشي- عباس بن محمد بن مسعود القرشي النجفي (المتوفى : ١٢٩٩هـ)- تحقيق: خير الدين محمود قبالوي- وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٩٥م.

- [٣١] الحماسة للبحثري- أبو عبادة الوليد بن عبّيد البُحْثري (ت ٢٨٤ هـ)-
بتحقيق: د. محمّد إبراهيم حُور - أحمد محمد عبيد- هيئة أبو ظبي
للثقافة والتراث، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٨ هـ -
٢٠٠٧ م.
- [٣٢] الدر الفريد وبيت القصيد- المؤلف: محمد بن أيّدمر المستعصمي
(٦٣٩ هـ - ٧١٠ هـ)- تحقيق: الدكتور كامل سلمان الجبوري- دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان- ط١ لسنة ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- [٣٣] درة الغواص في أوهام الخواص- أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن
عثمان الحريري البصري (ت ٥١٦ هـ)- تحقيق: عرفات مطرجي-
مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت- ط أولى ١٤١٨/١٩٩٨ هـ.
- [٣٤] الدلائل في غريب الحديث- أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم العوفي
السرقسطي، (ت ٣٠٢ هـ)- بتحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص-
مكتبة العبيكان، الرياض- ط: أولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- [٣٥] ديوان أبو الفتح البستي - تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال -
ط: مجمع اللغة العربية بدمشق- دمشق ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
- [٣٦] ديوان أبي الأسود الدؤلي- أبو سعيد الحسن السكري (ت ٢٩٠ هـ)-
تحقيق: محمد حسن آل ياسين- دار ومكتبة الهلال - بيروت، لبنان-
الطبعة: الثانية، ١٩٩٨ م - ١٤١٨ هـ.
- [٣٧] ديوان الحارث بن حلزة اليشكري - مروان العطية- دار الإمام النووي
(دمشق)، دار الهجرة (دمشق - بيروت)- ط أولى، ١٤١٥ هـ -
١٩٩٤ م.
- [٣٨] ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت تحقيق مفيد محمد قميحة -
دار الكتب العلمية بيروت - ط أولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

- [٣٩] ديوان النابغة الذبياني بشرح وتحقيق عباس عبد الساتر - دار الكتب العلمية بيروت ط: ٣ لسنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- [٤٠] ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب - بتحقيق: د. نعمان محمد أمين طه - دار المعارف، القاهرة - مصر - ط ٣ .
- [٤١] ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري - جمع وتحقيق: شاعر العاشور - وزارة الإعلام - ط أولى ١٩٧٢ م .
- [٤٢] ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلي) برواية أبي بكر الوالي - تحقيق: يسري عبد الغني - دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- [٤٣] ديوان لييد بن ربيعة العامري - أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (ت ٤١هـ) - اعتنى به: حمدو طماس - دار المعرفة - ط أولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- [٤٤] ذخيرة العقبي في شرح المجتبى (شرح سنن النسائي) - لمؤلفه محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَوِي - دار آل بروم .
- [٤٥] ربيع الأبرار ونصوص الأخيار - جار الله الزمخشري - مؤسسة الأعلمي، بيروت - ط أولى ١٤١٢ هـ .
- [٤٦] الزاهر في معاني كلمات الناس - أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، (ت ٣٢٨هـ) - تحقيق: د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط أولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- [٤٧] الزهرة - أبو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني (ت ٢٩٧هـ) - بلا طبعة ولا تاريخ .
- [٤٨] سر صناعة الإعراب - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ط أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

- [٤٩] سنن ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ) - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- [٥٠] السنن الكبرى - أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ) - تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي وآخرون - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- [٥١] السنن الكبير - أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ) - تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية - القاهرة - ط ١ لسنة ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- [٥٢] شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك - العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ) - بتحقيق: أبو الكميث، محمد مصطفى الخطيب - دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت - ط ١ لسنة ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.
- [٥٣] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لابن مالك (شرح التسهيل لناظر الجيش) - محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) - تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر وآخرون - دار السلام ، القاهرة - ط أولى، ١٤٢٨ هـ.
- [٥٤] شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات - أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) - تحقيق: عبد السلام محمد هارون - دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)] - ط: الخامسة.
- [٥٥] شرح الكافية الشافية - جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني - بتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة - ط أولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- [٥٦] شرح تسهيل الفوائد - أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ابن مالك)، (ت ٦٧٢هـ) - بتحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - ط ١ لسنة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- [٥٧] شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها») لأحمد بن محمد الخفاجي المصري - تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني - دار الجيل، بيروت - لبنان - ط ١ لسنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- [٥٨] شرح الفصيح - ابن هشام اللخمي (المتوفى ٥٧٧هـ) - تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم - ط ١ لسنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- [٥٩] شرح قصيدة بانث سعاد (الكعبية) لابن هشام - تحقيق د. عبد الله عبد القادر الطويل ط المكتبة الإسلامية - بالقاهرة - ط أولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- [٦٠] شرح كتاب سيبويه - المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ) - تحقيق: أحمد حسن مهدي، وغيره - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - ط: الأولى، ٢٠٠٨ م.
- [٦١] شعر أبي حية النميري - جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري - منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي - دمشق ١٩٧٥م.
- [٦٢] الشعر والشعراء - لابن قتيبة - دار الحديث، القاهرة - ١٤٢٣ هـ.
- [٦٣] شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم - المؤلف: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣هـ) - تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري، وآخرين - ط : دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) - ط الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

- [٦٤] صاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها
لمؤلفه: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين
(ت ٣٩٥هـ) - محمد علي بيضون - ط ١ لسنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- [٦٥] صحيح ابن خزيمة - أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي
النيسابوري (ت ٣١١هـ) - بتحقيق: الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي
[ت ١٤٣٩هـ] - المكتب الإسلامي - بيروت.
- [٦٦] صحيح ابن خزيمة - أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة - تحقيق:
د. محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت.
- [٦٧] العباب الزاخر واللباب الفاخر - مؤلفه: رضي الدين الحسن بن محمد
بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي
(ت ٦٥٠هـ).
- [٦٨] عُقُودُ الزُّبَيْدِ عَلَى مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَد - لجلال الدين السيوطي
(ت ٩١١هـ) - تحقيق: د. سلمان القضاة - دار الجيل، بيروت - لبنان -
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- [٦٩] عمدة القاري شرح صحيح البخاري - أبو محمد محمود بن أحمد بن
موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني
(ت ٨٥٥هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- [٧٠] عمدة الكتاب - أبو جعفر النَّحَّاسُ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس
المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) - تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي - دار
ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر - ط: الأولى ١٤٢٥ هـ -
٢٠٠٤ م.
- [٧١] العمدة في محاسن الشعر وآدابه - أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني
الأزدي (ت ٤٦٣هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار
الجيل - الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

- [٧٢] عمل اليوم واللييلة- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ) - تحقيق: د. فاروق حمادة- مؤسسة الرسالة - بيروت- ط: الثانية، ١٤٠٦هـ .
- [٧٣] غرر الفوائد ودرر القلائد (أمالي المرتضى) - الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)- ط: أولى لسنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- [٧٤] غريب الحديث- أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت ٢٢٤هـ)- تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان- مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن- ط: أولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- [٧٥] غريب الحديث لمؤلفه: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)- تحقيق: د. عبد الله الجبوري- مطبعة العاني - بغداد- ط: أولى لسنة ١٣٩٧هـ.
- [٧٦] الغربيين في القرآن والحديث - أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى ٤٠١ هـ)- تحقيق: أحمد فريد المزيدي- مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية- ط أولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- [٧٧] فصل المقال في شرح كتاب الأمثال- أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)- تحقيق: إحسان عباس- مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان- الطبعة: الأولى، ١٩٧١ م.
- [٧٨] الفصيح- أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بنعلب (ت ٢٩١هـ) - تحقيق: دكتور عاطف مذكور- دار المعارف.

- [٧٩] كتاب الألفاظ لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ) - تحقيق: د. فخر الدين قباوة - مكتبة لبنان ناشرون - ط أولى لسنة ١٩٩٨ م.
- [٨٠] كتاب العين للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) - تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي - دار ومكتبة الهلال.
- [٨١] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد - المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ) - تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح - دار الزمان - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية - ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
- [٨٢] لسان العرب - لابن منظور الأنصاري - دار صادر - بيروت - ط : الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- [٨٣] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (ت ٨٠٧هـ) - تحقيق: حسام الدين القدسي - مكتبة القدسي، القاهرة عام ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- [٨٤] المحكم والمحيط الأعظم - أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] - تحقيق: عبد الحميد هندراوي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى لسنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- [٨٥] المحيط في اللغة - أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس، الطالقاني، صاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ) ط - الشاملة .
- [٨٦] المخصص - أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) - تحقيق: خليل إبراهيم جفال - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط أولى لسنة ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.
- [٨٧] المرقصات والمطربات - أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي (ت ٦٨٥هـ) لا ط لا ت.

- [٨٨] المساعد على تسهيل الفوائد- بهاء الدين بن عقيل- تحقيق: د. محمد كامل بركات- جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)- ط الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).
- [٨٩] المستدرك على الصحيحين- أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري- مع تضمينات: الذهبي في التلخيص والميزان والعراقي في أماليه والمناوي في فيض القدير وغيرهم- تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية - بيروت- ط: أولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- [٩٠] مسند أبي يعلى- أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي، الموصلي (ت ٣٠٧ هـ)- تحقيق: حسين سليم أسد- دار المأمون للتراث - دمشق- ط أولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- [٩١] مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)- تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون- إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي- مؤسسة الرسالة- ط: أولى لسنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- [٩٢] مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار- أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢ هـ)- تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة- ط أولى، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م).
- [٩٣] المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها- لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (ت ٣٥٤ هـ)- تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير- دار ابن حزم - بيروت- ط: أولى لسنة ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- [٩٤] مطالع الأنوار على صحاح الآثار لمؤلفه إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت ٥٦٩ هـ)- تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث- الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر- ط: أولى لسنة ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

- [٩٥] معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود - لمؤلفه: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ) - المطبعة العلمية - حلب - ط: الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- [٩٦] المعاني الكبير في أبيات المعاني - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) - تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي (ت ١٣٧٣هـ)، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦هـ) - مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - بالهند [الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م].
- [٩٧] معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي - دار الفكر للطباعة - الأردن - ط الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- [٩٨] معجم مقاييس اللغة - أحمد بن فارس بن زكرياء القرويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) - تحقيق: عبد السلام محمد هارون - دار الفكر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- [٩٩] المُعَلِّم بفوائد مسلم - لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمِي المازري المالكي (ت ٥٣٦هـ) - تحقيق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر - الدار التونسية للنشر - المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر - المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة - ط ثانية، ١٩٨٨م، والجزء الثالث صدر بتاريخ ١٩٩١م.
- [١٠٠] المفضليات - المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت نحو ١٦٨هـ) - تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون - دار المعارف - القاهرة - ط: السادسة.
- [١٠١] المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي - أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي (ت ٨٠٧هـ) - تحقيق: سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- [١٠٢] المقصور والممدود- ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (ت ٣٣٢هـ)- تحقيق: بولس برونله- مطبعة ليدن، ١٩٠٠ م.
- [١٠٣] المقصور والممدود- أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم (٢٨٠ هـ - ٣٥٦ هـ)- تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي (أبو نهلة)- مكتبة الخانجي - القاهرة- ط: أولى لسنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- [١٠٤] المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧ هـ)- تحقيق: أبو إسحاق الحويني- دار التقوى - القاهرة- ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- [١٠٥] نقد الشعر لأبي الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي (ت ٣٣٧هـ) مطبعة الجوائب - قسطنطينية- ط: الأولى، ١٣٠٢هـ.
- [١٠٦] النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)- تحقيق طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي- المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- [١٠٧] النوادر في اللغة- أبو زيد الأنصاري- تحقيق: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد- دار الشروق- ط: أولى لسنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- [١٠٨] ثالثاً: الرسائل والدوريات والمجلات
- [١٠٩] إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك- برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)- بتحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي- قسم منه أطروحة دكتوراه للمحقق- ط: أضواء السلف - الرياض- ط أولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.

[١١٠] بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث - الحارث بن أبي أسامة (١٨٦ هـ - ٢٨٢ هـ) - نور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي الشافعي (٧٣٥ - ٨٠٧ هـ). بتحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري أصل التحقيق: أطروحة دكتوراة للمحقق، شعبة السنة بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة - ط أولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

[١١١] قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه - للباحث إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة رسالة دكتوراة، بقسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس بإشراف: أ.د/ أميرة أحمد يوسف وأ.د/ حسنة الزهار عام ٢٠١٦ م

[١١٢] المطالبُ العالِيَةُ بِزَوَائِدِ الْمَسَانِيدِ النَّمَانِيَّةِ - أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) - بتحقيق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية - تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثْرِي - دار العاصمة - دار الغيث - ط أولى - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

المحتويات

المقدمة	١٨٨٥
التمهيد	١٨٨٨
أولاً: دلالة الازدواج في اللغة وعند أصحاب المعجمات:	١٨٨٨
ثانياً: الازدواج اصطلاحاً:	١٨٨٨
ثالثاً: التطور التاريخي للمصطلح من "الازدواج" إلى "المشاكلَة" ثم إلى "المناسبة":	١٨٩١
الفصل الأول: الجمع	١٨٩٤
المبحث الأول: غُدُولُهُمْ عن الجمع بواوٍ ونونٍ إلى الجَمعِ على (فَعَالِي). ١٨٩٤	١٨٩٤
جمعُهُم: (نَادِم) على (نَدَامَى) ١٨٩٤	١٨٩٤
المبحث الثاني: غُدُولُهُمْ عن الجمع بألفٍ وتاءٍ إلى الجمع على (فَعَائِل). ١٩٠٢	١٩٠٢
جمعهم (عَدَاة) على (عَدَايَا) ١٩٠٢	١٩٠٢
المبحث الثالث: غُدُولُهُمْ عن الجمع على (أفْعَال) إلى الجمع على (أفْعَلَة)	١٩٠٧
جمعهم (باب) على (أبُوْبَة) وقياسه: (أبواب) ١٩٠٧	١٩٠٧
الفصل الثاني: التذكير والتأنيث ١٩٠٩	١٩٠٩
تأنيثهم ما حقه التذكير ١٩٠٩	١٩٠٩
قولهم: (ضارِيَة) في المذكر ويريدون (ضارٍ) ١٩٠٩	١٩٠٩
الفصل الثالث: الإعلال والإبدال ١٩١١	١٩١١
المبحث الأول: همزهم (الواو) ١٩١١	١٩١١
همزهم واو (موزورات) ١٩١١	١٩١١
المبحث الثاني: قلبهم الواو (ياءً) ١٩١٣	١٩١٣
المسألة الأولى: قلبهم واو (بُوص) ياءً يناسبون به (حَيْص) ١٩١٣	١٩١٣

- المسألة الثانية : قلبهم واو (أهوس) ياءً يناسبون به أليس^(١) ١٩١٥
- المبحث الثالث: قصرهم الممدود..... ١٩١٧
- المسألة الأولى: قولهم الفدى وقياسه (الفداء)..... ١٩١٧
- المسألة الثانية: قوله: "ولا تليت" وقياسه الواو (تلوت) ١٩١٨
- المبحث الرابع: قلبهم الياء (واواً) ١٩٢٣
- المسألة الأولى: قولهم : (حَوْصَ بَوْصَ) بإتباعهم (حيصًا): (بوصًا) ١٩٢٣
- المسألة الثانية: قولهم (ينوءه) وقياسه (ينئُهُ)..... ١٩٢٤
- الفصل الرابع: التخفيف والتشديد..... ١٩٢٥
- مراعاة المناسبة بين لفظتي: الشَّجِيّ والخَلِيّ ١٩٢٥
- حكاية تخفيف (ياء) الشجي وتشديد (ياء) الخليّ..... ١٩٢٥
- حكاية التشديد في اللفظتين..... ١٩٢٨
- من حكاوا القولين التخفيف والتثقيب في (شجيّ)..... ١٩٢٩
- تخرجات أخرى للمدّ في (الشجيّ)..... ١٩٢٩
- الفصل الخامس: التعدي واللزوم..... ١٩٣١
- تعديتهم الفعل اللازم..... ١٩٣١
- الفعل (ناء) متعديا بنفسه..... ١٩٣١
- الفعل (رفّ) متعدياً بنفسه يناسبون به (حفّ)..... ١٩٣٣
- تعديتهم الفعل (مراني) وقياسه (أمراني) يناسبون به هَنَانِي..... ١٩٣٤
- الفصل السادس: حمل الرباعي على الثلاثي في البنية ١٩٣٦
- المبحث الأول: صياغة اسم فاعل مصدر الرباعي على زنة (فاعل)..... ١٩٣٦
- (لامّة) الذي قياسه : (مُلَمّة)..... ١٩٣٦
- المبحث الثاني: صياغة اسم مفعول مصدر الفعل الرباعي على زنة مفعول ١٩٣٩
- (مأمورة) الذي قياسه (مؤمّرة) ١٩٣٩

- الفصل السابع: تناوب الصيغ ١٩٤٤
- إنابتهم (اسم الفاعل) عن (اسم المفعول) ١٩٤٤
- نيابة (غامر) عن (مغمور به) ١٩٤٤
- نيابة (الواقصة) عن (الموقوفة) ١٩٤٥
- الفصل الثامن: التناوب في الاعراب ١٩٤٧
- ما حكاه سيبويه من قولهم: وَيَخُّ لَه وَتَبُّ، وَتَبًّا لَكَ وَوَيْحًا ١٩٤٧
- الفصل التاسع: تغيير الوزن ١٩٥٠
- المبحث الاول: تغيير (فَعَل) إلى (فِعَل) ١٩٥٠
- قولهم (نَجَس) بكسر فسكون مناسبة لـ (رَجَس) وقياسه (نَجَس). ١٩٥٠
- المبحث الثاني: ضم عين (فَعَل) الماضي وحقه الفتح ١٩٥٢
- قولهم: "ما حَدَّثُ وما قَدَّمُ" والقياس: (حَدَّث). ١٩٥٢
- الفصل العاشر: التناوب بين الضمائر ١٩٥٤
- المبحث الأول: إحلالهم نون النسوة محل واو الجماعة ١٩٥٤
- (وربَّ الشاطين وما أضلَّن). ١٩٥٤
- المبحث الثاني: تنزيلهم من لا يعقل منزلة من يعقل بإحلال ضميره محل ضمير الأول ١٩٥٦
- جمعهم من لا يعقل بالهاء والنون (هنَّ لهنَّ .. عليهنَّ ... أهلهنَّ) ١٩٥٦
- الفصل الحادي عشر: تصرفهم في الإعراب والبناء ١٩٦١
- إعراب ما حقه البناء ١٩٦١
- (أنفق بلالاً) وحقه البناء على الضم لأنه منادى علم ١٩٦١
- الفصل الثاني عشر: الفك والإدغام ١٩٦٢
- فَكُّهُمَ ما حَقَّةُ أَنْ يُدْعَمَ ١٩٦٢
- في الحديث: (الأدب) بالفك وحقه قياساً (الأدب) بالإدغام ١٩٦٢
- الخاتمة ١٩٦٣

المصادر والمراجع ١٩٦٤

المحتويات ١٩٧٩